جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

دور الرافعة التشغيلية في تسيير مخاطر الاستغلال بالمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة الجزائرية لصناعة الأنابيب

من إعداد الطالبتين:

–بيتور فائزة

–بورقعة نادية

قيّمت بتاريخ :**2020/10/20**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ الدكتور/ بن سانية عبد الرحمان (أستاذ.....، جامعة غرداية) رئيسا

الدكتورة /بن عبد الرحمان ذهيبة...(أستاذ محاضر ب، جامعة غرداية) مشرفا

الدكتور / حميدات عمر.....(أستاذ محاضر أ، جامعة غرداية) ممتحنا

السنة الجامعية **2020/2019**

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان العلوم الاقتصادية و التسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

دور الرافعة التشغيلية في تسيير مخاطر الاستغلال بالمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة الجزائرية لصناعة الأنابيب

من إعداد الطالبتين:

–بيتور فائزة

–بورقعة نادية

قيّمت بتاريخ :**2020/10/20**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ الدكتور/ بن سانية عبد الرحمان (أستاذ.....، جامعة غرداية) رئيسا

الدكتورة /بن عبد الرحمان ذهيبة...(أستاذ محاضر ب، جامعة غرداية) مشرفا

الدكتور / حميدات عمر.....(أستاذ محاضر أ، جامعة غرداية) ممتحنا

السنة الجامعية **2020/2019**

شكر وعرفان

لا يسعني بعد أن أنجزت هذه الدراسة بعون الله وتوفيقه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان بالفضل الكبير لأستاذتي، التي أشرفت على هذه المذكرة وتحملت جهدا وعناء، فحرصت على قراءة كل كلمة فيها، ومناقشة جميع أفكارها حتى خرجت بأحسن حلة.

وشكري واحترامي لأعضاء لجنة المناقشة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأساتذة والمدرسين في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة غرداية.

وجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من كان عونا لي ومن ساعدني من قريب أو من بـــعيد بالنصيحة والعون في سبيل إنجاح هذا العمل

إهـــــــــداء

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح وسندي وقدوتي والدي الحبيب أطال الله عمره

إلى من رضاها غايتي وطموحي أعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر حبيبتي والدتي أدامها الله لي

الى أغلي وأطيب انسانين كانوا في حياتي المرحومين جدتي و خالي

الله يرحمهم

إلى تلك الأرواح الرقيقة. إلى مشاغبات الزمن الجميل اياد ورائد ومنال وازهار قلبي اروى

إلى اخوتي الأعزاء، محمد ويمينة وسارة ومحسن وعلي ويوسف وبنات عمي فاطمة مسعودة وعمي الغالي احمد وسيدي إلى كل الأهل والأقارب وإلى جميع الأصدقاء،

إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من سقط اسمهم سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

ملخص:

هدفت هذه الدارسة إلى إبراز كيفية مساهمة الرافعة التشغيلية في تسيير مخاطر الاستغلال بمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب وحدة غرداية ، خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 – 2019، وبالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، خلصنا إلى أن مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب تقوم بتمييز التكاليف المتغيرة للاستغلال عن التكاليف الثابتة للإستغلال، لكن تحديد نسب هذه التكاليف غير دقيق. كما كشفت النتائج أن المؤسسة سجلت ارتفاع تدريجي في الرافعة التشغيلية خلال فترة الدراسة، وأن مخطر الاستغلال الذي تواجهه في ارتفاع بين سنتي 2018 و2019. كما خلصنا إلى أن المؤسسة تكون قادرة على اتخاذ ردود أفعال مرتفعة تجاه التغيرات في البيئة الخارجية بالمرونة الكافية لمواجهة مخطر الاستغلال، إذا اعتمدت على الرافعة التشغيلية في قياس هذا المخطر.

الكلمات المفتاحية: رافعة تشغيلية، مخطر الاستغلال، نتيجة التشغيلية، مردودية الاقتصادية.

Résumé :

L'étude visait à mettre en évidence comment contribuer à la gestion des risques d'exploitation au sein de la sociètè Algèrienne de l'industie des Tubes Unité Ghardaia au cours de la période 2014-2019 et en se basant sur les méthodes description et analytique ; On a conclu que l'entreprise différencie les couts variables d'exploitation des couts fixes d'exploitation mais déterminer les ratios de ces couts est imprécis.

Les résultats ont également révélé que la sociétè avait enregitré une augmentation graduelle du levier d'exploitation au cours de la périod d'étude et le risque d'exploitation auquel elle est confrontée est en augmentation entre 2018 et 2019. Nous avons également conclu que l'établissement est capable de réagir fortement aux changements de l'environnement externe avec une flexibilité suffisante pour faire face au risque d'exploitation si elle s'appuie sur le levier opérationnel pour mesurer ce risque.

Mots clés: levier d'exploitation – risque l'exploitation – résultat opérationnel – rendement économique.

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	IV
إهداء	IV
ملخص	IV
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	IV
قائمة الرموز	IV
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الادبيات النظرية و التطبيقية للرافعة التشغيلية و دورها في تسيير مخاطر الاستغلال	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرافعة التشغيلية ودورها في تسيير مخاطر الاستغلال	3
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لمخاطر الاستغلال والرافعة التشغيلية	3
المطلب الثاني: طرق تقييم مخطر الاستغلال	5
المطلب الثالث: الرافعة التشغيلية ودورها في تقييم مخطر الاستغلال	23
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	25
المطلب الأول: الدراسات العربية	25
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية	30
خلاصة الفصل	37

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب	
تمهيد	39
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	40
المطلب الأول: تقديم مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب وحدة غرداية	40
المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	50
المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها	51
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	51
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة	55
خلاصة الفصل	57
الخاتمة	59
قائمة المراجع	62
الملاحق	65
الفهرس	68

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(1-1)	معاينة الدراسات السابقة	35-30
(1-2)	نسب التكاليف الثابتة والمتغيرة في المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب 2014-2019	50
(2-2)	قيم التكاليف الثابتة والمتغيرة خلال فترة الدراسة (2014-2019)	52-51
(3-2)	حساب الهامش على التكلفة المتغيرة	52
(4-2)	معدل الهامش على التكلفة المتغيرة	53
(5-2)	حساب نقطة التعادل التشغيلية	53
(6-2)	حساب الرافعة التشغيلية باستخدام الهامش على التكاليف المتغيرة والنتيجة التشغيلية	54
(7-2)	حساب الرافعة التشغيلية باستخدام رقم الأعمال ونقطة التعادل التشغيلية	55

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
(1-1)	التمثيل البياني لنقطة التعادل	7
(2-1)	رقم الأعمال والعلاقة التبادلية بين المؤسسة والعملاء	10
(3-1)	الهامش التجاري والعلاقة التبادلية مع العملاء والموردين	12
(4-1)	القيمة المضافة وكيفية تشكيلها	15
(5-1)	القيمة المضافة المباشرة ووضعية السوق	17
(1-2)	اندماج شركة انابيب الغاز والفا تيس	42
(2-2)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب	49-48
(3-2)	التكاليف الثابتة والمتغيّرة خلال الفترة (2014-2019)	52
(4-2)	رقم الأعمال والتكاليف الكلية خلال الفترة 2014-2019	54

قائمة الملحق

الرقم	الملحق
01	جدول حسابات النتائج لمؤسسة الأنابيب من سنة 2014 إلى سنة 2019

قائمة الاختصارات و الرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة
الرموز	
Var	تباين
Δ	الانحراف المعياري
$\sum$	المجموع
المختصرات	
A	
A	معدل الهامش على التكاليف المتغيّرة
Ax	الهامش على التكاليف المتغيّرة
C	
C	معدل النمو
CA	رقم الاعمال
CF	التكاليف الثابتة
CFe	التكاليف الثابتة التشغيلية
Cv	التكاليف المتغيّرة
CSP	تكلفة الهيكل الإنتاجي
I	

I	معدل التضخم النقدي
M	
M	معدل الهامش على التكاليف المتغيرة
P	
Pi	الوزن الاقتصادي للمؤسسة
PIB	الناتج المحلي الخام
Pme	نقطة التعادل أو رقم الأعمال
R	
Re	النتيجة التشغيلية
RE	المردودية الاقتصادية
T	
TEE	مؤشر التوازن الاقتصادي
V	
VAD	القيمة المضافة المباشرة
VAi	القيمة المضافة للمؤسسة
Vat	القيمة المضافة للسنة الحالية
VA_t'	القيمة المضافة للسنة السابقة
X	
X	المتغيّر العشوائي

مقدمة

أ -إشكالية الدراسة:

تعد المؤسسة الاقتصادية المحرك والنواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي والاقتصاد الوطني بصفة عامة، وتهدف المؤسسة الاقتصادية إلى تعظيم قيمتها ومن أجل تحقيق ذلك يتوجب عليها الاهتمام بصفة بالغة بالرافعة التشغيلية.

يتوقف تحقيق ا لأهداف المرجوة من الرافعة التشغيلية على طرق تقييم لتحافظ المؤسسة على مكانتها ولتتمكن من معرفة قدرتها وعلى بلوغ أهدافها ويتم ذلك بتقدم أداء جيد ولمعرفة آرائها يجب تقييمه، وتتم عملية تقييم طريق مخطر الاستغلال، مما يودي إلى تعرض هذه الأعمال إلى العديد من الأزمات.

ومن أجل لتوسع في الموضوع وتحليل جوانبه نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الرافعة التشغيلية في تسيير مخاطر الاستغلال في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2019؟

وللإجابة عن الاشكالية الرئيسية، يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

-فيما تتمثل أدوات قياس مخاطر الاستغلال في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب؟

-هل تعتمد فعلا مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب على الرافعة التشغيلية لقياس وتسيير مخاطر استغلالها؟

ب -فرضيات الدراسة:

نفترض ه ذه الدراسة ما يلي:

- تتمثل أدوات قياس مخاطر الاستغلال في تشتت النتيجة التشغيلية، تشتت المردودية الاقتصادية وتشتت الرافعة التشغيلية؛
- تعد الرافعة التشغيلية أداة غير معتمدة لقياس وتسيير مخطر الاستغلال من قبل مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب.

ت - أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا للموضوع إلى عدة أسباب من بينها :

- الرغبة في التعرف على الموضوع والمفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية؛
- مقارنة الجانب النظري بما هو موجود على المستوى العملي في المؤسسة محل الدراسة؛
- معرفة مدى سعي المؤسسات الاقتصادية إلى الاهتمام بالأساليب العلمية والمالية في قياس وتسيير مخاطر استغلالها.

ث -أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة بصفة أساسية في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيتين بالإضافة إلى:

- تحديد دور الرافعة التشغيلية في تسيير مخاطر الاستغلال للمؤسسة الاقتصادية؛
- معرفة طرق تقييم مخطر الاستغلال في المؤسسة الاقتصادية؛
- محاولة حساب الرافعة التشغيلية في المؤسسة محل الدراسة.

ج -أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

-محاولة تقديم مساهمة تستفيد منها المؤسسة محل الدراسة في مجال قياس مخاطر الاستغلال باستخدام الرافعة التشغيلية لتسيير هذه المخاطر.

-إثراء البحث في موضوع الرافعة التشغيلية وذلك لقلة الدراسات في الأدبيات الاقتصادية.

ح -حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع والتوصل إلى نتائج دقيقة، حصرنا الدراسة ضمن حدود الإطار الزماني والمكاني، وذلك على النحو التالي:

-**الإطار المكاني:** تتمثل في دراسة حالة مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب وحدة غارداية؛

-**الإطار الزماني:** غطت الدراسة الفترة الممتدة ما بين (2014-2019).

خ -المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على منهجين:

-المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل الإحاطة بالمفاهيم الخاصة بمخاطر الاستغلال والرافعة التشغيلية؛

-المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة، لتحليل ومعالجة البيانات المُستمدة من جداول حساب النتيجة وبعض الوثائق.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الاعتماد على المواقع الإلكترونية لتحميل الكتب والمجلات العلمية ومختلف المراجع المتعلقة بهذا المجال، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية.

كما تَمت الاستعانة ببرنامج Microsoft Office Excel لمعالجة البيانات.

د – صعوبات الدراسة:

واجهتنا أثناء البحث بعض الصعوبات نذكر منها:

-قلة المراجع من الكتب وذلك لغلق مكتبةالجامعة في ظِل ظروف تفشي وباء كورونا كوفيد-19؛

– قلة الدراسات المتخصصة التي تربط بين الرافعة التشغيلية وتسيير المخاطر؛

– صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة خصوصا في فترة فرض الحجر الصحي، بالإضافة إلى تأخر الرد من المؤسسة محل الدراسة لتزويدنا بالبيانات.

ذ –هيكل البحث:

من أجل الإلمام بالجوانب المختلفة للموضوع قسمنا البحث إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي ، سبقتهما مقدمة وتلتهما خاتمة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية للرافعة التشغيلية ودورها في تسيير مخاطر الاستغلال ، وقسمناه إلى مبحثين خصصنا الأول للأدبيات النظرية للرافعة التشغيلية ودورها في تسيير مخاطر الاستغلال أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع والفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما في الفصل الثاني المتعلق بدراسة حالة المؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب، استهلينا المبحث الأول منه بتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، ثم استعرضنا الطريقة والأدوات المستخدمة، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لعرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للرافعة التشغيلية

ودورها في تسيير مخاطر الاستغلال

تمهيد:

يعتمد حجم الأرباح على حجم المبيعات، وعلى الطلب في السوق الذي يتأثر بالأوضاع الاقتصادية وبعوامل أخرى، فإذا ازدادت المبيعات ازدادت الأرباح، وإذا نقصت المبيعات نقصت الأرباح (وأظهرت الخسائر)، غير أن الزيادة أو النقصان في الأرباح الناتجة عن تقلب المبيعات تتأثر إلى حد كبير بنسبة التكاليف الثابتة في هيكل التكاليف، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء ما يُعرف بمخطر الاستغلال أو المخطر التشغيلي، والذي يتطلب تسييرا له. سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرافعة التشغيلية ودورها في تسيير مخاطر الاستغلال؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للرافعة التشغيلية ودورها في تسيير مخاطر الاستغلال

يُعد تسيير مخاطر الاستغلال جزءا أساسيا من استراتيجية المؤسسة، وهي إجراءات التي تتبعها المؤسسة بشكل مُنظَّم لمواجهة المخاطر بهدف تحقيق الأهداف المسطرة. سنتطرق في هذا الفصل الاطار النظري لقياس مخاطر الاستغلال مع التركيز على الرافعة التشغيلية.

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لمخاطر الاستغلال والرافعة التشغيلية

سنتناول في هذا المطلب كل من مفهوم مخطر الاستغلال، ثم نتطرق إلى مفهوم الرافعة التشغيلية.

الفرع الأول: مفهوم مخطر الاستغلال وتسيير المخاطر

1 -لمحة تاريخية حول مخطر:

لا خلاف حول دور المخاطر في عالم المنافسة المتزايدة بين الأعمال. و لم تعد المخاطر قيداً على الأعمال بل أصبحت من مصادر الميزة التنافسية بينها. لم تكن الم خاطر مهمة لاستمرارية الأعمال الأصول الملموسة فقط. بل هي مهمة للأصول غير الملموسة فيها، كالسمعة والملكية الفكرية أيضاً. وتزداد أهمية المخاطر كلما اقترب الاقتصاد من حالة العولمة، لذا فإن المخاطر يجب أن تأخذ بالاعتبار وبصور ة أكثر جديةٍ ضمن عمليات صناعة القرار في أية شركة، إضافة إلى جعل المخاطر جزءاً من بيئة الأعمال بصورة عامة.

إن تجاهل المخاطر يمكن أن يهدد أكبر الشركات بالفشل، من خلال التهديد في استمراريتها واستقرارها المالي، إضافة إلى تهديد سمعتها عالمياً، وهذا ما حدث لشركة مثل world com وشركة Enron. إن نماذج أو صيغ المخاطرة هي صناديق سوداء Black Boxes تخفي الواقع المستقبلي المعقد عن مجلس إدارة الشركة، ذات المعرفة المحدودة عن حالة المخاطرة لقد أدرك قادة الأعمال الدولية بأن فشل إدارة المخاطر في شركاتهم سوف يكلفهم غالياً، لذا أصبحوا يخصصون وقتاً أكثر من ذي قبل في تشخيص مدى واسع من التهديدات التي قد تواجههم حتى أصبحت إدارة المخاطر تتنافس مع الأولويات الأخرى للشركة مما جعل ذلك عائقا أمام إدخال إدارة المخاطر ضمن استراتيجيات تلك الشركات . ونظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها المخاطرة والدور الحساس الذي تلعبه فإنه من الضروري. تحديد معنى دقيق لهذا المفهوم[1].

[1] – طارق عبد العال حماد ,إدارة المخاطر(أفراد, إدارات ,شركات ,بنوك)كلية التجارة, عين شمس ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2007 ص15.

2 -المفهوم اللغوي للخطر:

قبل التعرض لمختلف التعاريف لمصطلح الخطر يجدر بنا الإشارة لأن الخطر يدعى أحيانا المخاطرة رغم الاختلاف الموجود بينهما في اللغة الفرنسية danger ,risque.

يمكن كخطوة أولى أن نقدم توضيحا لكلمة الخطر من مختلف وجهات النظر .

-**لغة:** إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني «Rescass» أي «Risque» والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع.

-**اصطلاحا:** هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة[1].

كما يُعرّف على أنه الخسارة المحتملة في الدخل أو الثورة نتيجة وقوع خطر معين[2].

ويمكن تعريف الخطر بشكل عام على أنه أي حدث من شأنه أن يحول دون تحقيق المؤسسة أهدافها جزئيا أو كليا، ويقاس ذلك بارتفاع احتمالات الانخفاض قيمة الأصول المادية أو المعنوية أو المادية بسبب عوامل غير متوقعة قابلة للتقدير بشكل موضوعي.

3 -تعريف مخطر الاستغلال:

يرتبط هذا المخطر برقم الأعمال الذي يعتبر مصدر ثروة المؤسسة ومنبع ايراداتها، وما يميز رقم الاعمال أنه غير متحكم فيه بسبب ارتباطه بالبيئة التجارية والتي تعتبر عنصر خارجي غير خاضع لإدارة ورقابة المؤسسة، ومن ثم فرقم الاعمال يخضع لمتغيرات عشوائية، ذلك لان محيط المؤسسة يتميز بخاصية عدم التأكد، حيث لا يمكن التنبؤ الدقيق بتغيراته، كما يرتبط بهيكل التكاليف (التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة)، حيث كلما تغير مستوى التكاليف بفعل التغير في مستوى رقم الاعمال خارج الرسم (ارتفاع نسبة التكاليف المتغيرة مقارنة بالتكاليف المتغيرة) كلما دل ذلك على انخفاض المخطر التشغيلي والعكس صحيح.

يعرّف المخطر التشغيلي (مخطر الا ستغلال) بأنه التغيير العشوائي في رقم الاعمال خارج الرسم والذي يُحدث تأثيرا سلبيا على تحقيق الاهداف المسطرة والتي تقاس بمجموعة من المعايير من بينها النتيجة التشغيلية،

[1]-عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 2.

[2]- مداني بن بلغيث، عبد الله إبراهيمي، تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد، مجلة الباحث، العدد 3، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة2004، ص 80.

المردودية الاقتصادية، المردودية المالية.....إلخ[1].

الفرع الثاني : مفهوم الرافعة التشغيلية

تتعلق رافعة التشغيل Operating Leverage بالدرجة التي توجد فيها تكاليف ثابتة في هيكل تكاليف الشركة. فإذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة فأن هذا يعني أن الشركة تتميز برافعه تشغيل عالية وتنطبق هذه الخاصية على الشركات التي تكون كثافتها الرأسمالية أعلى من التشغيلية مثل معامل الاسمنت والحديد والبترول. وتعني رافعة تشغيل عالية أن تغير صغيرا في المبيعات ينتج عنه تغيرا كبير في الأرباح التشغيلية (الأرباح قبل الفائدة والضريبة)EBIT[2].

أن زيادة صغير ة في المبيعات ينتج عنها زيادة كبير ة في الأرباح فهي تعظم الربح في حالة زيادة المبيعات وتعظم الخسارة في حالة انخفاض المبيعات.

إن مفهوم الرافعة أو العتلة مأخوذ من الفيزياء ويعنى إمكانية رفع كتله ثقيلة بتطبيق قوه صغيره نسبيا وذلك باستعمال الرافعة.

وفي التمويل هنالك رافعتين هي رافعة تشغيل ورافعة تمويل. أن رافعة تشغيل مرتفعة تعني أن المنشاة أكثر حساسية لتأثيرات التغير في المبيعات لأن أي تغير طفيف في المبيعات يؤدي إلى تغير كبير في الأرباح وهذا يعني ارتفاع مخاطرة الأعمال وتكون أرباحها أكثر استقرارا في حالة تدني الرافعة.

المطلب الثاني: طرق تقييم مخطر الاستغلال

سنتطرق في هذا المطلب إلى طرق تقييم مخطر الاستغلال أو ما يُعرف بالمخطر التشغيلي.

الفرع الأول: تقييم مخطر الاستغلال باستخدام تحليل التعادل

إن جزءا هاما من عملية التخطيط المالي تتعلق بتخطيط الأرباح والعمل على زيادتها والمحافظة على استقرارها فإذا أرادت شركه أن تطرح في السوق سلعة جديدة أو سلعة محسنة أو تضيف خطا إلى خطوط الإنتاج أو أن تقوم بإنشاء وحده إنتاجية جديدة فأنه سيترتب على هذه العملية مصاريف (تكاليف رأسمالي ة أو تشغليه) إضافية كما سينتج عنها إيرادات إضافية ولعله من الضروري قبل عملية التوسع والتحقق من جداولها وذلك بتقدير الحد الأدنى من الإنتاج والمبيعات اللازمة لتغطية التكاليف على الأقل ومقارنة ذلك بحجم الطلب

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهيبة بن عبد الرحمان، التسيير المالي(الإدارة المالية) الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2019، ص492.

[2]- عادل صالح الراوي ومحمد مزعل، **اهمية الرافعة التشغيلية و المالية في تعظيم الأرباح المشاريع الصناعية** ، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الانبار الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد، العراق، المجلد 4 العدد 9، 2012 ص313 (بتصرف)

المتوقع في السوق، فإذا كان الطلب المتوقع يساوي أو أكثر من الحد الأدنى المطلوب للإنتاج والمبيعات، فإن عملية التوسع تكون مربحة. أما إذا كان الطلب المتوقع أقل من الكمية الدنيا المطلوبة من الإنتاج والمبيعات، فإن العملية تكون خاسرة، وتتم عملية تخطيط الأرباح باستعمال أداة تحليل التعادل.

يعتمد حجم الأرباح على حجم المبيعات وبالتالي على الطلب في السوق الذي يتأثر بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى، بالأوضاع الاقتصادية، فإذا ازدادت المبيعات ازدادت الأرباح، وإذا نقصت المبيعات نقصت الأرباح (أو ظهرت الخسائر) لكن الزيادة أو النقصان في الأرباح الناتجة عن تقلب المبيعات تتأثر إلى حد كبير بنسبة التكاليف الثابتة في هيكل التكاليف ونسبة الدين في هيكل التمويل. فإذا كانت هاتين النسبتين مرتفعتين فإن نسبة تغيير طفيفة في المبيعات تؤدي إلى نسبةتغير كبيرة في الأرباح الصافية للشركة[1].

1 -تصنيف التكاليف :

يعتمد تحليل التعادل على أنه من الممكن في المدى القصير تصنيف التكاليف إلى نوعين ، تكاليف متغيرة variable Cost تكاليف ثابتة fixedcosts ومن الطبيعي لا توجد على المدى الطويل تكاليف ثابتة ، لأن الشركة تستطيع أن تغير تكاليفها الثابتة بتغيير موجوداتها الثابتة وطاقتها الإنتاجية.

- تعرف التكاليف المتغيرة بالمصاريف التي تتغير مباشرة مع حجم الإنتاج مثل العمالة المباشرة والمواد الأولية والمساعدة والوقود والزيوت والشحوم والكهرباء والماء والاتصالات وعمولة البيع ...الخ.
- أما التكاليف الثانية فهي المصاريف التي لا تغيير مع حجم الإنتاج بل تبقى ثابتة بغض النظر عن الكمية المنتجة.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس من السهل دوما تصنيف عناصر التكلفة إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة فبعض عناصر التكلفة لها خصائص النوعين. فهناك تكاليف ثابتة لها جزء متغير كما أن هناك تكاليف متغيره لها جزء ثابت ويدعى هذا النوع بالتكاليف نصف المتغيرة Semi variable costs فمثلا يعتبر الإهلاك عادة تكاليف ثابتة لكنه في الواقع يتكون من جزئيين، ثابت ومتغير فالتقادم التقني (التكنولوجي) للآلات والتجهيزات يمثل الجزء الثابت من الإهلاك، أما التقادم الفيزيائي وتآكل الآلات الناتجة عن معدل الاستعمال فيمثل الجزء المتغير من الهلاك وكذلك تكاليف الكهرباء ولكن لتبسيط التحليل سيتم الاقتصار على تصنيف التكاليف إلى ثابتة ومتغيرة فقط.[2]

---

[1]- مهدي عطية الجبوري، محاضرات في الإدارة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2012-2013، ص1 (بتصرف) ، تاريخ الاطلاع 2020/09/25، https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjP7aPMk6PsAhXaTxUIHbpMAc0QFjAEegQIARAC&url=http%3A%2F%2Fwww.uobabylon.edu.iq%2Feprints%2Fpubdoc_1_31994_1436.doc&usg=AOvVaw0x2QLTGAX9ROnjdbaak7zx

[2]- نفس المرجع، ص 1-2.

2 -تحليل التعادل Break-EvenAnalysis:

يعتبر تحليل التعادل أداة مهمة من أدوات التخطيط المالي حيث العلاقة بين الإيرادات والتكاليف وبالتالي الخسارة أو الربح على مستويات الإنتاج ويمكن استعمال هذه الأداة لتحديد كمية الانتاج والمبيعات التي تغطي إجمالي التكاليف. أن تحليل التعادل يحدد حجم الإنتاج والمبيعات الذي يجعل الإيرادات الكلية مساوية إلى التكاليف الكلية. أي يجعل الربح يساوي إلى الصفر. وتحدد كمية التعادل أما هندسيا أو جبريا.

2-1-مفهوم تحليل التعادل:

يُعرّف تحليل التعادل بمستوى النشاط تكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف وعندها تكون النتيجة أي وضعية لا ربح ولا خسارة ويسمى أيضا بنقطة التعادل التي تعرف على أنها رقم الأعمال الذي تكون عنده التكاليف الثابتة تعادل الهامش على التكاليف المتغيرة الممثلة في الفرق بين رقم الإعمال والتكاليف المتغيرة حيث يمكن تمثيل نقطة التعادل بالشكل البياني التالي:[1]

الشكل رقم (1-1): التمثيل البياني لنقطة التعادل

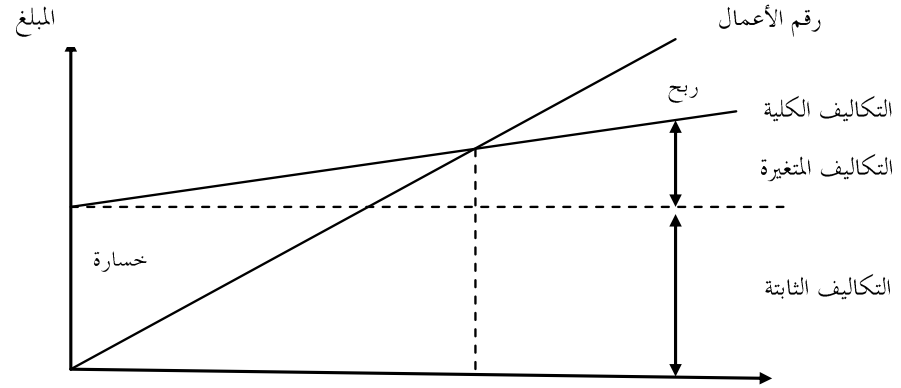

المصدر : إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 238.

يمكن حصر ثلاث حالات للنشاط حسب تحليل نقطة التعادل:

- عدم تمكن النشاط من الوصول إلى نقطة التعادل، حيث لا يكفى رقم الأعمال لتغطية مجموع المصاريف في نهاية الدورة المالية، و بالتالي تحقق الخسارة؛
- يكون النشاط في نقطة التعادل أي حالة لا ربح ولا خسارة، إذا كان رقم الاعمال الحقيقي يعادل نقطة التعادل؛
- اذا تجاوز النشاط نقطة التعادل، يتحقق التعادل فبل نهاية الدورة المالية وعليه تحقق المؤسسة ربحا.

[1] إلياس بن ساسي وآخرون، ج1، مرجع سابق، ص238.

2-2-الحساب: من أجل حساب نقطة التعادل من الضروري تحديد هيكل التكاليف، أي تجزئة التكاليف إلى التكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة خلال الدورة.

من خلال تعريفنا لنقطة التعادل نجد انها تتحقق عندما تتساوى التكاليف الثابتة مع الهامش على التكاليف المتغيرة:[1]

$$CF = CA - CV = M \ldots (1\text{-}1)$$

ومنه نجد:

$$PMe = (CF/m) \ldots (1\text{-}2)$$

حيث:

CF: التكاليف الثابتة؛

CA: رقم الاعمال؛

M: الهامش على التكاليف المتغيرة؛

m: معدل الهامش على التكاليف المتغيرة: $m = M/CA$؛

PMe: نقطة التعادل أو رقم الاعمال الحرج.

2-3-أقسام نقطة التعادل:

تتخذ نقطة التعادل عدة اشكال لكل منها فائدة تحليلية تستخدم في تفسير التغيرات في النتيجة و هي:

- **نقطة التعادل التشغيلية:** وتتضمن التكاليف التشغيلية الثابتة والتكاليف المتغيرة للإنتاج وتستخدم في قياس استقراريه النتيجة التشغيلية؛
- **نقطة التعادل المالية:** ويدخل في حسابها المصاريف المالية، وتستخدم في قياس استقراريه النتيجة الجارية؛
- **نقطة التعادل الاجمالية:** ويدخل في حسابها كل الاقتطاعات الممنوحة لمختلف المتعاملين بما فيها مكافات رأس المال؛

[1] المرجع السابق، ص239.

2-4-استخدامات نقطة التعادل:

توجد عدة استخدامات لآلية نقطة التعادل في مجال التحليل المالي وأهمها:[1]

- قياس استقراريه الربح أخذا في الحسبان خصائص السوق وهيكل تكاليف الانتاج وذلك بتحديد الأيام أو الوحدات الانتاجية الكافية لتغطية التكاليف الثابتة ومن ثم وذلك بتحديد المجال الربحية الذي كلما كان طويلا كلما أدى ذلك الى استقرار في الربح.
- قياس القدرة الربحية الحقيقية للمؤسسة، يتوضح ذلك اعتمادا على عنصر الزمن حيث اذا تمكنت المؤسسة من تغطية تكاليفها بواسطة رقم الأعمال منذ الأشهر الأولى، فذلك يعني أن معظم الإيرادات هي عبارة عن أرباح خلال الأشهر المتبقية واذا طالت مدة تغطية التكاليف قلت القدرة الربحية وسوف تمتد إلى أشهر معدودة من السنة المالية.
- تحليل الفروقات بين التقديرات والانجازات، وهذا أحد أهم الوظائف العملية التسييرية، وذلك بمرافقة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال مقارنة ما تم التخطيط له بما تم انجازه وحينها يمكن اجراء عملية تقييم شاملة وإجراء التصحيحات اللازمة الهادفة لتجاوز الاخطاء والانحرافات في الانجاز.
- تساعد نقطة التعادل على اختيار الاستراتيجية الصناعية، وذلك باللجوء إلى تكثيف الجهود الاستثمارية من أجل تدنية نقطة التعادل إلى أكبر حد ممكن وذلك بغية مضاعفة الإنتاج وامتصاص التكاليف الثابتة للوحدة الواحدة وبالتالي تحقيق الربحية والسيطرة على السوق.
- الربط بين الاستراتيجية المالية والاستراتيجية الصناعية، خصوصا إذا كانت المؤسسة تعاني من وضعيات صعبة حيث تلجا الاستراتيجية المالية إلى فتح رأس المال للمساهمة والتخلي عن الاستدانة وذلك لتحقيق مستويات دنيا لنقطة التعادل، ومن ثم تجاوز الصعوبات التي تعاني منها في المجال التصنيع والعمليات التشغيلية.
- المساعدة على اعادة هيكلة المؤسسة، وذلك يتعلق بهيكل التكاليف وعلاقته بمستوى النشاط إذ عادة ما تلجا المؤسسات الكبرى الى إعادة تنظيم قواعدها الإنتاجية من أجل تدنية التكاليف العامة وغير المباشرة، والذي ينعكس مباشرة على مستوى نقطة التعادل.

[1] المرجع السابق، ص240.

3 محددات التعادل:

يفترض تحليل التعادل بأن العلاقات بين التغيرات تتمثل بخط مستقيم فيفترض أن سعر بيع الوحدة ثابت وهذا يتطلب سلسلة طويلة من تحليلات التعادل في حالة حساب الأرباح المحتملة من بيع منتجات بأسعار مختلفة وأن التغلب على ذلك يكون برسم عدة علاقات للإيرادات الكلية كل منها على أساس سعر بيع مختلف للوحدة وتقاطع هذه العلاقات مع علاقة التكاليف الإجمالية ينتج عدة كميات تعادله فيمكن اخذ اقله أما المحدد الثاني فيتعلق بالتكاليف وذلك بافتراض أن علاقة التكاليف الإجمالية علاقة مستقيمة فإن متوسط التكلفة المتغيرة للوحدة ينخفض مع زيادة الإنتاج بس بب زيادة الكفاءة والتعلم إلى مستوى معين ، ثم يبدأ بالارتفاع مع زيادة الإنتاج بسبب الحاجة إلى طاقة إضافية وزيادة عدد العمال أو زيادة أجور ساعات العمل[1].

الفرع الثاني: التقييم من خلال تشتت النتيجة التشغيلية

قبل التطرق إلى تشتت النتيجة التشغيلية، سنستعرض عملية الانتقال من رقم الأعمال إلى النتيجة التشغيلية.

1 الانتقال من رقم الأعمال إلى النتيجة التشغيلية:

1 1 رقم الأعمال :

هو الايرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعا لمدى سيطرة المؤسسة على الأسواق، حيث يترجم العلاقة بين المؤسسة والعملاء في السوق الأساسية على شكل علاقة تبادلية متكاملة يوضحها الشكل التالي[2]:

الشكل رقم (1-2) رقم الاعمال و العلاقة التبادلية بين المؤسسة و العملاء

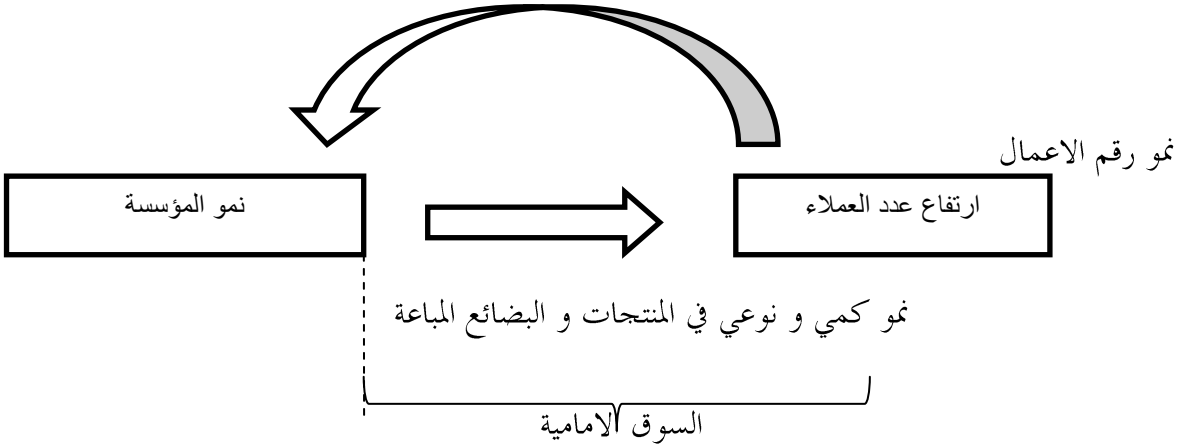

المصدر: إلياس بن ساسي و آخرون، ص219.

[1]- المرجع السابق، ص219.

[2]- نفس الموضع.

تختلف مكونات رقم الأعمال باختلاف النشاط لكن وبشكل عام يتفرع إلى الأجزاء التالي:

- **رقم الأعمال التجاري:** وهو الايراد الناتج عن الانشطة التجارية أي شراء وبيع السلع والخدمات دون تحويلها أو تصنيعيها، فاذا كانت المؤسسة تجارية فان هذا العنصر يشكل بأكمله رقم الاعمال.
- **رقم الأعمال الانتاجي:** وهو الايراد الناتج عن بيع المؤسسة لمنتجاتها التي قامت بتصنيعها اعتمادا على قدراتها الانتاجية، ويعبر عن الطبيعة الصناعية للمؤسسة.
- **رقم الأعمال الخدمي:** وهو الايراد الناتج عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة للعملاء إذا تتألف من منتجات ذات طبيعة خاصة فاغلبها غير قابل للتخزين ومنها النقل، الفندقة، الاتصالات، الحلاقة والتجميل ...الخ ويحدد طبيعة القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة وهو القطاع الخدمي.[1]

اذا كانت طبيعة المؤسسة متنوعة فإنه يمكن حساب رقم الأعمال بواسطة العلاقة التالية:

رقم الأعمال = المبيعات +انتاج مباع +الخدمات المؤدات

فالمبيعات تعبر عن النشاط التجاري، والانتاج المباع يعبر عن النشاط الصناعي، أما الخدمات المؤدات فتعبر عن النشاط الخدمات ان حساب رقم الاعمال في جدول حسابات النتائج يساعد المحلل المالي على تفسير الكثير من الحالات، كما يخدم اهداف التشخيص المالي، و منها:

- **قياس معدل نمو النشاط:** يستخدم معدل النمو في عدة مجالات، فالمحلل المالي يستخدمه في تحليل النتيجة والخزينة المحلل الاستراتيجي يستخدمه لقياس حجم المؤسسة ومدى قدرتها على النمو الداخلي، ويمكن حساب نمو النشاط باستخدام الارتفاع في رقم الاعمال خارج الرسم، مع مراعاة اثر التضخم النقدي على رقم الاعمال، فإذا كان لدينا:
  - CA_0 : رقم الاعمال في السنة**0**؛
  - CA_1 : رقم الاعمال في السنة 1؛
  - I : معدل التضخم النقدي للسنة 1؛
  - C : معدل النمو.

[1] – المرجع السابق، ص219.

حينئذ يمكننا حساب معدل النمو من خلال العلاقة التالية :

$$C=(\frac{CA1}{CA0(i+1)})-1 \dots (1-3)$$

-**قياس القدرة التنافسية للمؤسسة** : يستخدم رقم الاعمال في قياس القدرة التنافسية للمؤسسة، حيث إذا استخدمت المؤسسة أدواتها (ومنها السعر) لمواجهة المنافسين والمنتجات البديلة يشكل فعال فان ذلك ينعكس على رقم الاعمال، وذلك بتحول المستهلك من اقتناء منتج المنافس الى شراء منتجات المؤسسة مما يؤدي برقم الاعمال إلى الارتفاع، وهنا يمكن للمحلل المالي قياس القدرة التنافسية.

-**قياس فعالية قياس الوظائف التسويقية** : تعتبر الوظيفة التسويقية واجهة المؤسسة في السوق، ويتمثل دورها في تسويق المنتجات وتسيير العلاقات مع العملاء والمنافسين ومختلف المتعاملين، وفي بعض الحالات تقع أخطاء على المستوى التسويقي نتيجتها الانخفاض في رقم رغم التسيير المحكم في الوظائف الأخرى.

– **قياس المكانة السوقية**: إذا أجرينا عملية مقارنة بسيطة بين رقم الأعمال المؤسسة ورقم أعمال المنافسين باستخدام النسب يمكن حينها قياس وضعية المؤسسة السوقية مقارنة بالمنافسين، ويمكن تصنيف المؤسسة إن كانت مهيمنة على السوق أو هامشية أو ضعيفة أو منافسة ... الخ

1–2–الهامش التجاري:

هو مؤشر يقيس العلاقات التجارية بين المؤسسة والعملاء من جهة والمؤسسة والموردين من جهة أخرى، ويدرس العلاقات التبادلية بين هذين المتعاملين، ومن ثم تحديد مكانة المؤسسة في السوقين الامامية والخلفية والشكل التالي يمثل هذه العلاقة:[1]

الشكل رقم (1–3) الهامش التجاري و العلاقة التبادلية مع العملاء و الموردين

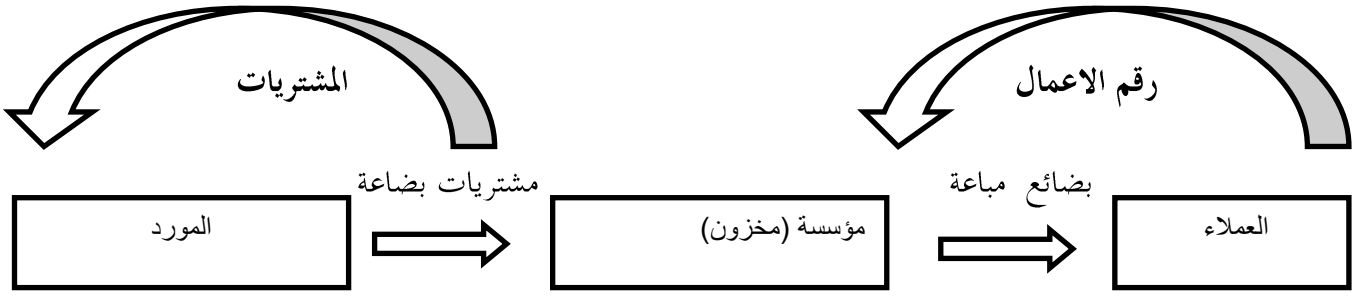

المصدر: إلياس بن ساسي و آخرون، ص220

[1]– المرجع السابق، ص220.

يتمثل الهامش التجاري في الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شرائها، و يمكن حسابه على النحو الآتي:

الهامش التجاري = مبيعات البضائع – مشتريات البضائع + التغير في مخزون البضائع

أو

الهامش التجاري = مبيعات البضائع – بضائع مستهلكة

تتعدد استخدامات الهامش التجاري في التحليل وأهم هذه الاستخدامات:

- يقيس اهامش التجاري قدره المؤسسة على التفاوض من الجهتين (المورد والعملاء)، حيث كلما اتسع الهامش التجاري كلما عبر ذلك عن قوة المؤسسة التفاوضية سواء مع المورد بتدنية اسعار الشراء، أو مع العميل بتعظيم أسعار البيع.
- يستخدم الهامش التجاري كذلك في قياس مدى فعالية النشاط التجاري للمؤسسات من الموردين ثم التخزين ثم البيع للعملاء، حيث من المفترض ان تحقق المؤسسة التجارية هامشا تجاريا معتبرا يمكنها من تغطية المصاريف الأخرى ومن تم تحقق الربح.
- استخدام معدل الهامش التجاري وهو نسبة الهامش التجاري إلى رقم الاعمال في تحليل النتيجة في حالات التشخيص المقارن مع باقي المؤسسات المنافسة.[1]

1-3- الانتاج:

نجد هذا المؤشر في حسابات النتائج للمؤسسات الصناعية ويغيب في القطاعات التجارية، ويتمثل في إجمالي المنتجات المصنعة باختلاف استخداماتها.

اذا كان رقم الاعمال مؤشرا أساسيا لقياس فعالية المؤسسة على المدى المتوسط، فإن رصيد الانتاج يطور دلالة رقم الاعمال ليشمل العناصر التالية :[2]

- **الانتاج المباع:** وهي المنتجات والخدمات المباعة من طرف المؤسسة وتقيم بسعر البيع؛
- **الانتاج المخزن:** وهي المنتجات والخدمات التي لم تبع بعد، وتقيم بسعر التكلفة؛

[1] المرجع السابق، ص221.
[2] نفس الموضع.

+**الانتاج المؤسسة لنفسها:** وهو إنتاج المؤسسة لاستخداماتها الداخلية، ويقيم كذلك بسعر التكلفة وعليه يمكن حساب رصيد الانتاج حسب العلاقة التالية:

الانتاج = الانتاج المباع +الانتاج المخزن + انتاج المؤسسة لنفسها

لرصيد الإنتاج عدة استخدامات أهمها اعتبار هذا الرصيد كمؤشر مرجعي للحكم على فعالية مجموعة من العناصر منها:[1]

- قياس القدرة الإنتاجية للمؤسسة؛
- قياس قدرة المؤسسة على تطوير احتياجاتها ذاتيا؛
- مقارنة هذا الرصيد بالاستهلاكات يعطي دلالة حول كفاءة المؤسسة في تسيير استهلاكاتها تبعا لمستوى النشاط؛
- قياس مستوى التكاليف المباشرة مقارنة بالإنتاج؛
- قياس انتاجية العامل، أي مدى مساهمة العمال في الإنتاج؛
- حساب التكاليف الوحدوية ضمن نظام المحاسب التحليلية؛
- حساب مردودية آلات الانتاج، أي قدرة الالة الانتاجية خلال مدة زمنية معينة؛
- حساب ايرادات الإنتاج، حيث يستخدم هذا الرصيد في حساب الايرادات التشغيلية سواء في جدول حسابات النتائج ومؤشرات النتيجة أو جدول تدفقات الخزينة ومؤشرات الخزينة.

إلا أنه لا يمكن الاعتماد على رصيد الانتاج في تحليل النتائج المتعلقة بالمؤسسات التي تتميز بضخامة منتجاتها المخزنة أو إنتاج المؤسسات لنفسها، كما أن رصيد الانتاج يعتبر غير متجانس، لأن مكوناته تقيم بأسعار مختلفة، نتيجة لتقلبات السوق واختلاف طرق تقييم المخزون.

1-4-الهامش على استهلاك المواد الاولية:

يتمثل هذا الرصيد في الفرق بين الإنتاج والإنتاج والاستهلاك من المواد الأولية ويعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصناعية، ويحسب اعتمادا على العلاقة التالية:

الهامش على استهلاك المواد الاولية =الانتاج – الاستهلاك من المواد الاولية

[1] المرجع السابق، ص222.

أما رصيد الاستهلاك من المواد الأولية، فيمكن حسابه كالاتي:[1]

الاستهلاك من المواد الاولية = مشتريات المواد الولية – التغير في مخزون المواد الاولية

يقيس هذا الرصيد وضعية المؤسسة مقارنة بسوق المنتجات التامة (العملاء والمنافسين) من جهة، وسوق المواد الأولية (الموردون) من جهة أخرى، وبالتالي فمنتجات المؤسسة لنفسها لا تشكل أي تأثير على هذا الرصيد.

1-5-القيمة المضافة:

تعبر عن القيمة الاضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي، كما تعرّف على أنها الفرق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية المباشرة ومن المنظور التجاري تعرف على أنها الفرق بين المبيعات والتكاليف المباشرة لشرائها ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:[2]

القيمة المضافة = الهامش التجاري

+انتاج الدورة

-المشتريات من المواد الأولية +التغير في مخزون من المواد الأولية

– المصاريف الخارجية الاخرى

تتمثل المصاريف الخارجية الأخرى في المناولة، المشتريات غير القابلة للتخزين من المواد واللوازم (المياه، الطاقة، التجهيزات الصغيرة، الصيانة المستلزمات الادارية ...الخ) أشغال الصيانة والترميم والإصلاحات الدراسات والبحث المستخدمين الخارجيين ...الخ[3]

والشكل التالي يبين آلية تشكل القيمة المضافة انطلاقا من علاقة المؤسسة بمورديها

الشكل رقم (1-4)القيمة المضافة و كيفية تشكيله

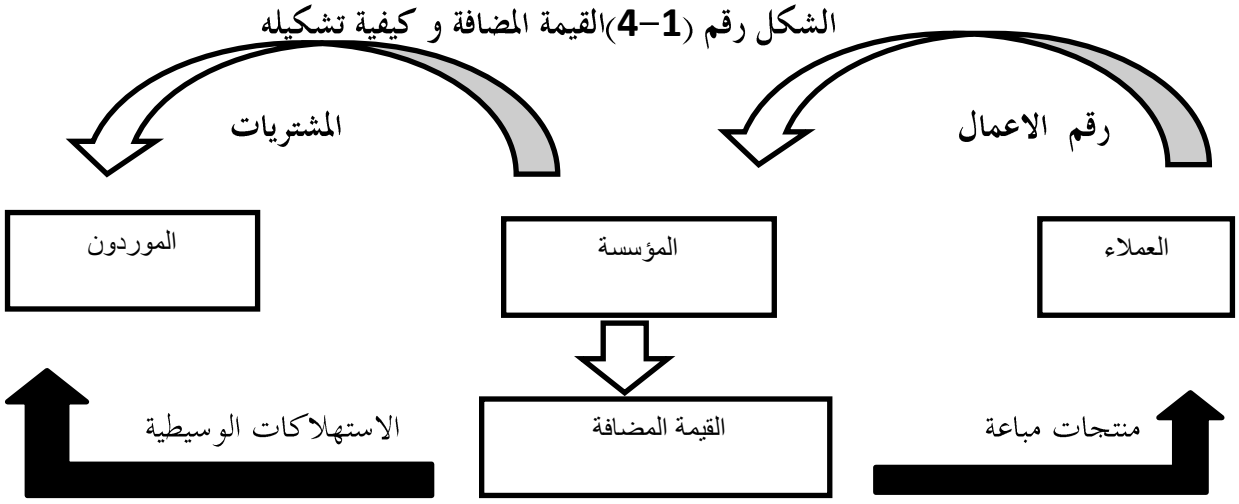

المصدر: إلياس بن ساسي و آخرون، ص223.

[1] المرجع السابق، ص 222.

[2] إلياس بن ساسي وآخرون، نفس المرجع، ص223.

[3] نفس الموضع.

يساعد رصيد القيمة المضافة على تحليل مختلف الوضعيات المالية ومن بين استخداماته:

قياس نمو المؤسسة: يستخدم رصيد القيمة المضافة في قياس نمو المؤسسة على غرار رقم الأعمال خصوصا في القطاعات الصناعية والخدمية، ذلك اعتمادا على العلاقة التالية:[1]

$$C=(\frac{VAt-VAt'}{VAt'}) \quad .....(1-4)$$

حيث:

VA_t : القيمة المضافة للسنة الحالية t؛

VA_t' : القيمة المضافة للسنة السابقة t'؛

C : معدل النمو.

إلا أن الارتفاع في القيمة المضافة قد لا يؤدي بالضرورة إلى نمو ذو مردودية، فذلك يتوقف على قدرتها على تغطية التكاليف الناجمة عن استخدام الموارد البشرية والمالية إضافة إلى الاقتطاعات الجبائية.

فقد أكد P.L.Brodier على أن الارتفاع في القيمة المضافة وحده غير كاف لتحقيق النمو ما لم يرتبط ذلك بالمردودية، حيث وضع نموذجا ربط فيه بين الانتاجية والقيمة المضافة من جهة ونمو المؤسسة من جهة اخرى، حيث قدم مؤشرا لتشخيص النمو سماه معدل التوازن الاقتصادي والذي يتحدد بناء على مفهوم القيمة المضافة المباشرة وتكلفة الهيكل الانتاجي، والمعرف بالعلاقة التالية:[2]

$$TEE=\frac{VAD}{CSP}... \quad (1-5)$$

حيث:

VAD: القيمة المضافة المباشرة: وهي الفرق بين القيمة التسويقية للسلع والخدمات المنتجة والاستهلاكات المباشرة ممثلة بقيمة المواد والخدمات المستخدمة.

CSP: تكلفة الهيكل الانتاجي: وهي تكلفة الوسائل الانتاجية التي استخدمت في تحقيق القيمة المضافة.

TEE : مؤشر التوازن الاقتصادي: وهو نسبة القيمة المضافة المباشرة إلى تكلفة الهيكل الانتاجي للمؤسسة.

[1] المرجع السابق، ص224.

[2] نفس الموضع.

واعتمادا على هذه العلاقة يمكن الحكم على مستوى القيمة المضافة المباشرة المحققة الذي يضمن مردودية النمو حسب حالات المؤشر والتي نختصرها كالاتي:

1 ›TEE: هذه الحالة تؤشر على ان القيمة المضافة المباشرة المحققة غير كافية لتغطية تكاليف وسائل الانتاج وهي الحالة خلل في التوازن الاقتصادي؛

1= TEE: في هذه الحالة يكون النشاط في وضع التوازن الأمثل حيث القيمة المضافة المباشرة المحققة تغطي بالضبط تكاليف وسائل الانتاج.

1‹ TEE: تتمثل هذه الحالة في وضعية النمو حيث أن النشاط يولد قيمة مضافة مباشرة تغطي تكاليف الوسائل الإنتاجية، وهو ما يسمح للمؤسسة بمواصلة النمو بفضل المردودية التي يحققها النشاط.

لكن يبقى التحدي قائما لان الاشكال هنا لا يتوقف عند تحقيق نمو ذو مردودية بل يمتد الى الكيفيات التي تمكن من المحافظة عليه، ولتحقيق ذلك اوضح P.L.Brodier في نموذجه ان ذلك يمر بالضرورة بكيفية تعظيم القيمة المضافة المباشرة، ويتوقف ذلك حسبه غلى الحالة السوق، وذلك بالنظر إلى عاملي القيمة المضافة المباشرة الوحدوية وعدد الوحدات المباعة، وأوضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (1–5) القيمة المضافة المباشرة و وضعية السوق

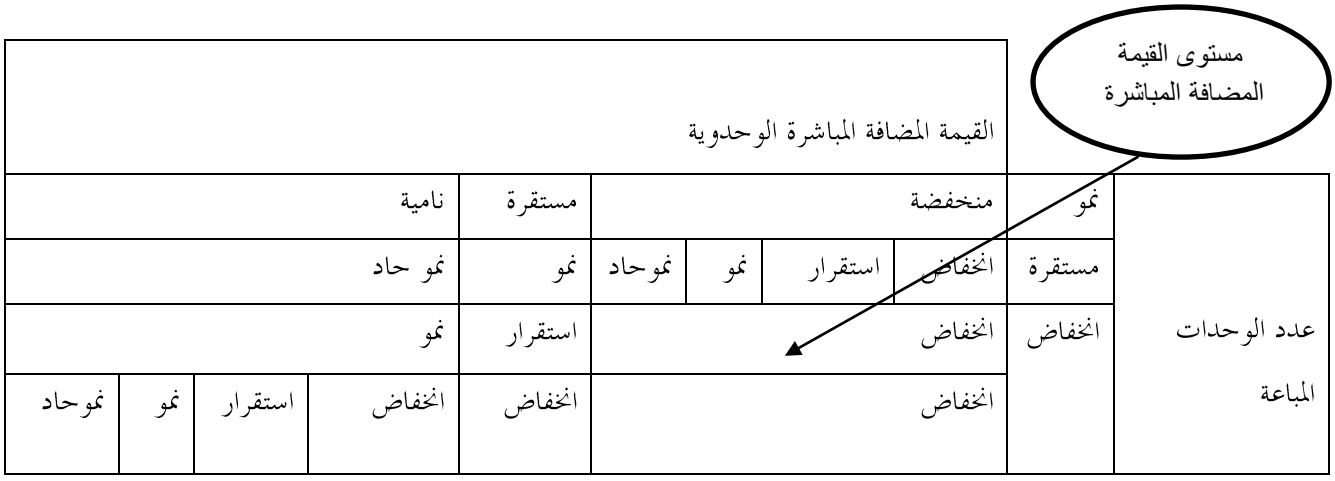

المصدر: إلياس بن ساسي و آخرون، ص225.

بناء على الشكل أعلاه، هناك حالات محددة ينعكس فيها الارتفاع في القيمة المضافة المباشرة على النمو، ويبلغ أقصاه عندما ترتفع الوحدات المباعة نتيجة للطلب المتزايد في السوق بالتزامن مع الارتفاع في القيمة المضافة

المباشرة الوحدوية، وذلك بفضل التحكم الجيد في التكاليف المباشرة، ويستمر النمو في الحال استقرار الطلب لكن مع نمو في القيمة المضافة المباشرة على المستوى الداخلي.[1]

قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة: تعبر القيمة المضافة عن الوزن الاقتصادي للمؤسسة، وكذا للنشاط والقطاع الذي تنشط فيه، وذلك من خلال مدى مساهمتها في الناتج المحلي الخام أو الناتج الوطني الخام، حيث أن الناتج المحلي الخام هو المجموع الجبري للقيم المضافة للمؤسسات المحلية العاملة داخل التراب الوطني سواء كانت مؤسسات وطنية أوأجنبية ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية[2]:

$$PIB=\sum_{i=1}^{n} VAi \dots (1\text{-}6)$$

حيث:

VA_i : القيمة المضافة للمؤسسة**i**؛

PIB :الناتج المحلي الخام؛

n : عدد المؤسسات المحلية.

وعليه يمكن قياس الوزن الاقتصادي عن مدى مساهمتها في تشكيل الناتج المحلي الخام وذلك اعتمادا على العلاقة التالية:

حيث:

VA_i :القيمة المضافة للمؤسسة **i**؛

PIB: الناتج المحلي الخام؛

Pi:الوزن الاقتصادي للمؤسسة.

– تحديد علاقة المؤسسة بالعميل من جهة، والمورد من جهة أخرى؛

– تعدد مساهمات القيمة المضافة في الجوانب الاستراتيجية ومن بين استخداماتها:

- تساهم في وضع الخطط الاستخراجية وخصوصا ما يتعلق باستراتيجية التكامل الأفقي إلى الأمام وإلى الخلف، وذلك باستخدام معدل القيمة المضافة (مقاسا بنسبة القيمة المضافة إلى رقم الاعمال)، الذي يقيس درجة التكامل بين المؤسسة والقطاع، فاذا كان هذا المعدل ضعيفا فالتوجه نحو التكامل الخلفي (نحو سوق الموردين) يعتبر الاستراتيجية المثلي، أما إن كان المعدل كبيرا فتتوجه المؤسسة نحو التكامل الأمامي (نحو سوق العملاء).

[1] إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق، ص225.

[2] الموضع نفسه.

- الحكم على مدى نجاح استراتيجية التمييز، فالتمييز من المنظور التسويقي هو تمييز المنتج بخدمات اضافية أو تغليف أو غيرها، أما من الناحية المالية فيترجم في شكل إضافة مواد وخدمات مباشرة في صنع المنتج فاذا انعكس ذلك على رقم الاعمال بالارتفاع وحينها يرتفع رصيد القيمة المضافة، فان استراتيجية التمييز تعتبر ناجحة، أما إذا زادت الاستهلاكات الوسيطية دون الزيادة في رقم الأعمال أي الانخفاض في القيمة المضافة، فإن استراتيجية التمييز تعتبر فاشلة ويجب إعادة النظر فيها.
- مراقبة وتسيير استراتيجية التنويع تطبق هذه الاستراتيجية عند النمو والارتفاع في الفوائض المالية، حيث تعدد نشاطات المؤسسة ومنتجاتها لتشكل ما يعرف بسلة المنتجات أو حافظة النشاطات، وحينها يمكن استخدام القيمة المضافة لمراقبة مكونات النشاط والحكم على المنتجات والأنشطة ذات الأفضلية في الاستمرار، تتخلى المؤسسة عن المنتجات ذات القيمة المضافة الضعيفة وتستمر في الأنشطة الأخرى.

1-6-الفائض الاجمالي عن العمليات التشغيلية:

يرتبط هذا الرصيد بالنتيجة أكثر من ارتباطه بالخزينة حيث يعتبر رصيد التدفقات الحقيقة للدورة التشغيلية أي الفرق بين الايرادات المحصلة أو التي ستحصل في الأجل القريب والمصاريف المسددة أو التي ستسدد في الأجل القريب أي أنه يقيس الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الاساسي.

يمكن حساب الفائض الإجمالي عن العمليات التشغيلية انطلاقا من القيمة المضافة وذلك حسب العلاقة التالية:[1]

الفائض الاجمالي للعمليات التشغيلية= القيمة المضافة

+اعانات تشغيلية

– ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة

–مصاريف المستخدمين والمصاريف الاجتماعية

–مخصصات مؤونات تدني قيم الأصول المتداولة والمخاطر التشغيلية

+ايرادات تشغيلية

–مصاريف تشغيلية اخرى

من بين استخدامات الفائض الإجمالي عن العمليات التشغيلية في التحليل هي:

[1] إلياس بن ساسي وآخرون، مرجع سابق، ص226.

- يقيس هذا المؤشر الكفاءة الصناعية والإنتاجية للمؤسسة؛
- يقيس قدرة الدورة التشغيلية على توليد الفوائض؛
- يعتبر مؤشرا استراتيجيا هاما يعتمد عليه بشكل إساسي في اتخاذ قرارات تغيير النشاط أو الاستمرار فيه أو الانسحاب منه؛

1-7-النتيجة التشغيلية:

- هي رصيد الدورة التشغيلية أي الفرق بين الإيرادات التشغيلية والمصاريف التشغيلية ويمكن حسابها اعتمادا على الفائض الإجمالي عن العمليات التشغيلية وفق العلاقة التالية:

النتيجة التشغيلية =الفائض الاجمالي للعمليات التشغيلية

– مخصصات الاهتلاك ومؤونات تدني قيم الاصول الثابتة

+استرجاع الاهتلاكات ومؤونات تدني قيم الاصول الثابتة

تعبر النتيجة التشغيلية عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الاجمالية للمؤسسة وتعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكل النتيجة، إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح كما تعبر عن مجموع الأرصدة الوسيطية للتسيير المحسوبة أعلاه.[1]

2 تقييم مخطر الاستغلال بالاستناد إلى تشتت النتيجة التشغيلية:

تقوم هذه الطريقة على مبدأ مفاده أنه كلما كان تشتت النتيجة التشغيلية للنشاط كبيرا، كلما أدّى ذلك إلى ارتفاع المخاطر التشغيلية، ويمكن قياس ذلك من خلال تشتت النتيجة التشغيلية بدلالة التغيّر في رقم الأعمال المحسوب اعتمادا على الانحراف المعياري، حيث يمكن حساب الانحراف المعياري للنتيجة التشغيلية كالآتي:

X : متغيّر عشوائي يرمز إلى رقم الأعمال خارج الرسم؛

a: معدل الهامش على التكاليف المتغيّرة؛

aX: الهامش على التكاليف المتغيّرة؛

CFe : التكاليف الثابتة التشغيلية.

ومنه فإن النتيجة التشغيلية تعطى بالعلاقات أدناه، حيث يعبّر عن النتيجة التشغيلية بدلالة التكاليف الثابتة والهامش على التكاليف المتغيّرة:

$$R_E = aX - Cfe \ldots (1\text{-}7)$$

[1] نفس المرجع، ص227.

اعتمادا على هذه العلاقة يمكن حساب التباين في النتيجة التشغيلية كالآتي:

$$VAR(R_E)=a^2.VAR(X) \dots (1\text{-}8)$$

ومنه فإن الانحراف المعياري للنتيجة التشغيلية يعطي بالعلاقة التالية:

$$\delta_{RE}=\alpha.\delta x \dots (1\text{-}9)$$

إستنادا إلى هذه العلاقة نستخلص أنه كلما كان معدل الهامش على التكاليف المتغيّرة كبيرا كلما كان تشتت النتيجة التشغيلية معبّر عنه بالاحتراف المعياري كبيرا وهذا يشير إلى أن المخطر التشغيلي مرتفع والعكس صحيح.[1]

ومنه فإضافة إلى التذبذب في رقم الأعمال المعبّر عنه بالانحراف المعياري تزداد حساسية النتيجة التشغيلية تجاه هذا التذبذب كلما ارتفع معدّل الهامش على التكلفة المتغيّرة وتنخفض بانخفاضه، وعليه فإذا أرادت المؤسسة التحكم في هذا المخطر والتقليل من تأثيراته عليها أن تخفّض من الهامش على التكلفة المتغيّرة بالتخفيض من نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف.

الفرع الثالث: التقييم من خلال تشتت المردودية الاقتصادية

قبل التطرق إلى تقييم المخطر من خلال تشتت المردودية الاقتصادية، سنقوم بالوقوف على تعريف المردودية الاقتصادية وطريقة حسابها ومركباتها.

1 -تعريف المردودية الاقتصادية:

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس وتستبعد الأنشطة الثانوية تلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر الدورة التشغيلية ممثلة بالنتيجة التشغيلية من جدول حسابات النتائج والأصول من الميزانية، وتقاس بمعدل المردودية الاقتصادية المحدد بالعلاقة التالية:[2]

معدل المردودية الاقتصادية (Re) =النتيجة التشغيلية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

تقيس العلاقة السابقة مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة التشغيلية اي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة التشغيلية.

2-المركبات الاساسية للمردودية الاقتصادية:

لاستخراج المركبات الاساسية لمعدل المردودية الاقتصادية نقوم بإعادة كتابة العلاقة الرياضية مع إدراج رقم الأعمال، وذلك على النحو التالي:

معدل المردودية الاقتصادية(Re)= (النتيجة التشغيلية بعد الضريبة/رقم الأعمال)X (رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية)

[1] إلياس بن ساسي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص493.

[2] المرجع السابق، ص315.

ومنه نستخلص أن معدل المردودية الاقتصادية هي حاصل جداء معدل الربحية التشغيلية بعد الضريبة ومعدل دوران الأصول الاقتصادية المعرفين كما يلي:[1]

2-1-معدل الربحية التشغيلية: ويدعى كذلك بمعدل الربحية الجزئية أو معدل الهامش التشغيلي ويقيس ربحية المؤسسة انطلاقا من الدورة التشغيلية، إذ يقارن النتيجة التشغيلية المحققة خلال الدورة برقم الاعمال السنوي خارج الرسم، ويحسب انطلاقا من جدول النتائج بالعلاقة التالية:

معدل الربحية التشغيلية = نتيجة التشغيلية بعد الضريبة / رقم الأعمال

يعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الاداء الاقتصادي ويظهر قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مقارنة بالإيراد الإجمالي، ويمكن حسابه قبل الضريبة على الارباح أو بعدها حسب احتياجات المحلل المالي التحليلية وتبعا للمنطق المالي المستخدم.

2-2-معدل دوران الاصول الاقتصادية: يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق رقم الأعمال، وذلك بمعدل نقارن فيه بين حجم الاصول الاقتصادية وجدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول الاقتصادية = رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الاعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية، بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

2 -تقييم مخطر الاستغلال استنادا إلى تشتت المردودية الاقتصادية:

بنفس المنطق السابق يمكن تقييم المخطر التشغيلي بدلالة التذبذب في المردودية الاقتصادية الناتج عن التذبذب في رقم الأعمال والنتيجة التشغيلية، وذلك على النحو التالي:[2]

يمكن حساب قيمة المردودية الاقتصادية Re باستخدام العلاقة التالية:

$$Re=\frac{R\,E}{CP+D}\ldots (1\text{-}10)$$

ومنه نستنتج قيمة تباين المردودية الاقتصادية كما يلي:

$$VAR(Re)=(\frac{1}{CP+D})^2 VAR(R_E)\ \ldots (1\text{-}11)$$

وعليه فإن الانحراف المعياري للمردودية الاقتصادية يحسب كالآتي:

$$\delta_{Re}=\frac{1}{CP+D}\delta_{RE}\ldots (1\text{-}12)$$

[1] المرجع السابق، ص316.

[2] المرجع السابق، ص494.

المطلب الثالث: الرافعة التشغيلية ودورها في تقييم مخطر الاستغلال

لتقييم مخطر الاستغلال انطلاقا من مستوى الرافعة التشغيلية نحسب قيمتها بثلاث طرق مختلفة لكنها تؤدي إلى نفس النتيجة ونفس التفسير وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: طرق حساب الرافعة التشغيلية

تقيس الرافعة التشغيلية حساسية النتيجة التشغيلية تجاه التغيّر في رقم الأعمال خارج الرسم، حيث كلّما ارتفعت قيمة الرّافعة كلما دل ذلك على ارتفاع المخطر التشغيلي. [1] ولتقييم المخطر التشغيلي إنطلاقا من مستوى الرّافعة التشغيلية نحسب قيمتها بثلاث طرق مختلفة بحيث تؤدي إلى نفس النتيجة ونفس التفسير، وذلك على النحو التالي:

1 -باستخدام التغيّرات في النتيجة التشغيلية ورقم الأعمال:

إنطلاقا من التعريف يمكننا حساب علاقة الرافعة التشغيلية بدلالة التغّيرات في النتيجة التشغيلية إلى التغيّرات في رقم الأعمال خارج الرسم وذلك باستخدام العلاقة التالية:

$$LE = \frac{\Delta RE/RE}{\Delta CAHT/CAHT} \quad \dots (1\text{-}13)$$

إذن فهذه العلاقة تتوافق بشكل دقيق مع التعريف المعطى للرافعة التشغيلية لأنها تعبّر عن مرونة النتيجة التشغيلية بدلالة رقم الأعمال خارج الرسم، حيث كلما ارتفع مستوى الرّافعة التشغيلية أشار ذلك إلى إرتفاع المخطر التشغيلي والعكس صحيح، أي أن تغيّر مساوى رقم الأعمال بوحدة واحدة يؤدي إلى تغيّر مستوى النتيجة التشغيلية بمقدار الرّافعة التشغيلية؛[2]

2 -باستخدام الهامش على التكاليف المتغيرة والنتيجة التشغيلية:

وتحسب الرافعة التشغيلية في هذه الحالة بقسمة الفرق بين رقم الأعمال خارج الرسم والتكلفة المتغيّرة إلى النتيجة التشعيلية، ويمكن إيجاد علاقة الرافعة التشغيلية باتباع الخطوات التالية:

ليكن α معدل الهامش على التكاليف المتغيّرة و CFe التكاليف الثابتة التشغيلية وعليه فإن:

$$R_E = \alpha . CA_{HT} - CFe \dots (1\text{-}14)$$

ومنه فإن علاقة الرافعة التشغيلية حسب العلاقة $(1-14)$ تكتب كالآتي:

$$LE = \frac{\alpha . \Delta CAHT}{RE} . \frac{CAHT}{\Delta CAHT} = \frac{\alpha . CAHT}{RE} = \frac{M}{RE}$$

[1] المرجع السابق، ص496.

[2] المرجع السابق، ص496-497.

ومنه نتوصل إلى علاقة أخرى للرافعة التشغيلية:

$$LE=\frac{M}{RE}... (1-15)$$

حيث M ترمز إلى الهامش على التكلفة المتغيّرة.

تشير علاقة أثر الرافعة التشغيلية أعلاه أنه كلما ارتفع مستوى الهامش على التكلفة المتغيّرة كلما ارتفع مستوى الرّافعة التشغيلية وكلما دل ذلك على ارتفاع المخطر التشغيلي، أي أن المخطر التشغيلي يرتفع كلما مال هيكل التكاليف نحو التكاليف الثابتة على حساب التكاليف المتغيّرة والعكس صحيح.[1]

3 -باستخدام رقم الأعمال ونقطة التعادل التشغيلية:

تحسب الرافعة التشغيلية في هذه الحالة بقسمة رقم الأعمال خارج الرسم وعلى الفرق بين رقم الأعمال خارج الرسم ونقطة التعادل التشغيلية (أو عتبة المردودية) المتمثلة في نسبة التكاليف الثابتة التشغيلية إلى معدل الهامش على التكلفة المتغيّرة ولإيجاد العلاقة نقوم بتحويل العلاقة (15-1) كما يلي:

لدينا علاقة نقطة التعادل التشغيلية بدلالة التكاليف الثابتة التشغيلية ومعدل الهامش على التكاليف المتغيّرة المعطاة كما يلي:

$$PM_e=\frac{CFE}{\alpha}... (1-16)$$

وعليه فإن:

$$LE=\frac{\alpha.CAHT}{\alpha.CAHT-CFE}$$
$$=\frac{CAHT}{CAHT-CFe/\alpha}$$

ومنه نجد علاقة الرافعة التشغيلية بدلالة نقطة التعادل التشغيلية ورقم الأعمال خارج الرسم كالتالي:

$$LE=\frac{CAHT}{CAHT-PMe}... (1-17)$$

حسب العلاقة أعلاه فإن المخطر التشغيلي يرتفع كلما اقترب رقم الأعمال من نقطة التعادل التشغيلية، وبعبارة أخرى كلما اتسع الفرق بين رقم الأعمال خارج الرسم ونقطة التعادل التشغيلية كلما دل ذلك على انخفاض المخطر التشغيلي والعكس صحيح.[2]

[1] المرجع السابق، ص497.

[2] المرجع السابق، ص498.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المبحث استعراض أهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة بالموضوع رغم قلته ا، وقدتم تقسيم هذه الدراسات إلى مطلبين ، الأول دراسات **محلية**، أما الثاني الدراسات الأجنبية ، أما عن المطلب الثالث فخصصناه لمقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

1 دراسة محمد نعامي، سنة 2013، بعنوان **تقييم الأداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأنابيب ALFAPAIPE TUS بغرداية**، الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر، حاولت الاجابة على الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة قياس المردودية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة **الاقتصادية؟**، كما هدفت إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، وكذا عملية التقييم عملية التقييم ومراحلها و معرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، كما هدفت إلى محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها، وكذا اسقاط المؤشرات في احدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

غطت الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2010-2012، وباستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، توصلت الدراسة إلى أن تقييم المردودية يعتبر الأساس والمنبع الرئيسي للمساهمين وللمؤسسة في معرفة مكانتها الاقتصادية في السوق وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد ومردود مالي واقتصادي من استخدامها للأصول أو الأموال المستثمر لديها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تدهور شديد في المردودية وهذا يدل على ضعف الأداء المالي للمؤسسة، حيث تعود أسباب هذا التدهور إلى ما يلي:

- عدم تحكم المؤسسة في التكاليف وبالخصوص مصاريف العمال رغم الانخفاض المستمر والمحسوس لمستوى النشاط، وهذا من خلال العمل بنظام التوظيف الدائم إلا في حالات قليلة تتعلق بتوظيف العاملين على مستوى التنفيذ، بالإضافة إلى تحسن المستمر لسلم الأجور.
- ارتفاع مستوى المصاريف المالية نتيجة ارتفاع مستوى الاقتراض المتوسط والطويل الأجل.[1]

2 دراسة خرفي محمد الشريف ، سنة 2013، بعنوان "**أهمية نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة شركة لينذ غاز–ورقلة–"**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر ، حاولت الاجابة على الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي في مؤسسة لينذ غاز، هدفت إلى محاولة ابراز أهمية نقطة التعادل في المؤسسة لينذ غاز، وكذا تفسير

[1]– محمد نعامي، **تقييم الاداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأنابيب ALFAPAIPE TUS بغرداية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2013

وتحليل كيفية مساهمة نقطة التعادل في تحسين الأداء المالي، كما هدفت إلى معرفة مدى وعي مؤسسة ليند غاز بأهمية نقطة التعادل في تحسين الأداء المالي.

غطت الدراسة الفترة الممتدة ما بين **2007– 2011**، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في بعض الأجزاء المرتبطة بالمدخل العلمي لنقطة التعادل ، والمنهج التحليلي في الجوانب المتعلقة بالربط المباشر بين الأداء المالي وأداء نقطة التعادل ومنهج دراسة الحالة في الجانب الميداني، خلصت الدراسة إلى أن هناك ارتباط قوي جدا بين أداة عتبة المردودية وتحسين الأداء المالي، فمن خلال التصحيحات التي تقوم بها المؤسسة للانحرافات الملاحظة في عتبة المردودية ينعكس إلى حجم التكاليف الثابتة والمتغيرة، رقم الأعمال، الأرباح، المردودية، وهذا ما يؤثر مباشرة على الحالة المالية للمؤسسة وعلى الأداء المالي ويؤدي إلى تحسينه.

كما توصلت الدراسة إلى أن تصحيح الانحرافات في عتبة المردودية يؤدي مباشرة إلى اتخاذ قرارات مالية تتعلق مباشرة بالأرباح، الخزينة، الموردين، المستهلكين، المبيعات والتي تؤدي مباشرة إلى تحسين الحالة المالية للمؤسسة وتحسين الأداء المالي.

وكشفت النتائج إلى أن أهم القرارات المالية المتخذة بناءً على تصحيح الانحرافات في أداة عتبة المردودية تمثلت في :

- دعم قرار التمويل بقرار توزيع الارباح بضمه للتمويل الذاتي وتمويل احتياجات أخرى أو الحصول على استثمارات إضافية؛
- اتخاذ قرارات تتعلق بالأصول المتداولة من خلال رفع المخزون واتخاذ قرارات تمويل من خلال زيادة حقوق العملاء وتقليص فترة سداد الموردين للاستغلال؛
- زيادة المشتريات ورفع الإنتاج وتنشيط المبيعات خاصة ابتداء من ستة 2009 إلى غاية 2010؛
- تقييم ومراقبة نشاطاتها ومحاولة التخفيض من التكاليف الثابتة وذلك من خلال محاولة المؤسسة التقليل من تكلفة الاستدانة والاعتماد اكثر على الأموال الخاصة (سواء رأسمال الخاص، الاهتلاكات، الاحتياطات، ...الخ)؛
- تخطيط الأرباح من خلال زيادة الارباح المحققة كل سنة التي تظهر في النتيجة الصافية، حيث توجه المؤسسة ارباحها نحو التمويل الذاتي لتخفيض التكاليف.

كما تعطي مؤشرات الأداء المالي فكرة على الحالة المالية وتؤكد ما إذا كانت القرارات المالية المتخذة بناءً على تصحيح الانحرافات في عتبة المردودية صحيحة أم لا، و عليه تقوم بتعديلها وتصحيحها وبالتالي تؤكد على فعالية أداة عتبة المردودية في المؤسسة[1].

3 -دراسة ماجي مرصلي سنة 2016-2017، بعنوان" **أثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته GIPLAIT بسعيدة**"، الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر، حاولت الاجابة على الإشكالية التالية: ما هو أثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية؟ كما هدفت إلى التعرف على أثر الرافعة التشغيلية و الرافعة المالية على ربحية الوحدة الواحدة من رأس المال لمؤسسة GIPLAIT لإنتاج الحليب ومشتقاته بسعيدة، وكذا معرفة فيما إذا كان يمكن استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط الربحية لمؤسسة GIPLAITلإنتاج الحليب و مشتقاته بسعيدة.

حيث أجريت الدراسة على مؤسسة انتاج الحليب ومشتقاته بسعيدة، خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2013، وذلك باستخدام المنهج الوصفي ذي الدلالة الطولية العلائقية، ومعامل الارتباط بيرسون والانحدار البسيط واختبار ANOVA، حيث اعتمدت في قياس المتغير التابع على ربحية الوحدة الواحدة من رأس المال، أما المتغيرين المستقلين فتمثلا في الرافعة التشغيلية OL والرافعة المالية FL.

خلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر لرافعتي التشغيل والمالية على ربحية الوحدة الواحدة من رأس المال، ولعل ذلك راجع لعدم اعتماد المؤسسة على التكاليف الثابتة التشغيلية والتمويلية بدرجة كبيرة في هيكل تكاليفها[2].

4 -دراسة شلابي عمار، سنة 2020، بعنوان "**تحليل التعادل كأداة إدارية لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بريمكس الشرق سكيكدة**" الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة إضافات إقتصادية، حاولت الاجابة على الاشكالية التالية : كيف يساهم أسلوب تحليل التعادل في اتخاذ القرارات الإدارية في مؤسسة بريميكس الشرق خلال الفترة ما بين 2014-2018، هدفت إلى تسليط الضوء على نموذج تحليل

[1]- خرفي محمد الشريف، "**أهمية نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة شركة ليند غاز–ورقلة–**"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2013،

[2] ماجي مرصلي، أثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية دراسة حالة مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاته GIPLAIT بسعيدة، مذكرة ماستر، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، سنة 2016-2017.

التعادل كأداة مهمة لاتخاذ القرارات الادارية، وإلى تحليل التعادل للمؤسسة محل الدراسة خلال فترات زمنية مختلفة وابراز أهمية هذا التحليل في تحسين أداء المؤسسة من خلال القرارات الإدارية المتخذة في ضوء ذلك.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، و أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي، حيث تم اسقاطها على مؤسسة "Premix– Est SPA" الواقع مقرها في دائرة الحروش بولاية سكيكدة والمختصة في انتاج الفيتامينات المعدنية المركزة الموجهة لوحدة تغذية الأنعام UAB، خلصت الدارسة إلى أنه بالرغم من قصور الافتراضات التي يقوم عليها تحليل التعادل إلا أنه يعد من أكثر التحليلات استخداما بسبب سهولته، وامكانية استخدامه لتحديد حجم النشاط اللازم لبلوغ ربح مستهدف.

يستخدم أسلوب تحليل التعادل في معرفة نتائج المؤسسة من ربح وخسارة في ظل مجموعة من الافتراضات وأن تكون المعلومات المحاسبية متاحة والمتمثلة في أسعار البيع الفردية خارج الرسوم وتبويب التكاليف حسب علاقتها بحجم النشاط والتي عادة تتمثل في التكاليف المتغيرة والثابتة.

كما خلصت الدراسة إلى أن الانتقادات الموجهة لتحليل التعادل تنصب على خطية العلاقة بين العناصر التي تأسس عليها نموذج التعادل، متجاهلا الطبيعة غير الخطية لهذه العلاقة في كثير من الحالات مع الواقع العملي، حيث تتأثر هذه العناصر بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية المحيطة بالمؤسسة.
وتوصلت الدراسة إلى أن تحليل التعادل مازال شائع الاستخدام ، لما يوفره من معلومات مفيدة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في الأمد القصير ، نظرا لأنه يستند على تتبع العلاقة المتشابكة والمتبادلة لعناصر الحجم والتكلفة و الربح.

كما أكدت الدراسة أنه إذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، فهذا يعني وجود رافعة تشغيلية مرتفعة، أي أن تغير صغير في المبيعات ينتج عنه تغير كبير في أرباح التشغيل (الأرباح قبل الفائدة والضريبة)، وهذا يعني أن المؤسسة ذات الكثافة الرأسمالية العالية (ارتفاع الاهتلاكات) تكون أكثر حساسية وأكثر تأثرا بالتغير في المبيعات.[1]

[1] شلابي عمار، **تحليل التعادل كأداة إدارية لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بريمكس الشرق سكيكدة**، مجلة إضافات إقتصادية، المجلد 04، العـــــــدد: 02 سنة 2020، ص ص150- 169.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1 -دراسة محمد طلال ناصر الدين، سنة 2011، بعنوان " **أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان** " الدراسة في الأصل عبارة عن مذكرة ماجستير، ه دفت إلى التعرف على أثر الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومعرفة فيما إذا كان هناك فروق بخصوص أثر تفاعل الرافعة التشغيلية وربحية السهم العادية للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعات البنوك وصناعة والخدمات، معرفة فيما اذا كان هناك فروق بخصوص أثر تفاعل الرافعة المالية و ربحية السهم العادية للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعات البنوك وصناعة والخدمات، حيث أجريت الدراسة على عينة مكوَّنة من القطاعات الثلاثة فشملت (5) بنوك و (27) شركة صناعية و (18) شركة خدمية خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2009، وذلك باستخدام الأساليب الاحصائية الوصفية وأسلوب تحليل الانحدار والارتباط واختبار تحليل التباين المشترك، حيث اعتمدت في قياس المتغير التابع على ربحية السهم العادي، أما المتغيرين المستقلين فتمثلا في الرافعة التشغيلية والرافعة المالية.

كشفت النتائج عدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية لأي من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للبنوك الأردنية. وعدم وجود أثر ذي دلالة احصائية لأي من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية . وكذلك عدم وجود أثر ذي دلالة احصائية لأي من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية.

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أثر الرافعة التشغيلية على ربحية السهم العادية في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعات البنوك والصناعة والخدمات. بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أثر الرافعة المالية على ربحية السهم العادية في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعات البنوك والصناعة والخدمات[1].

2 -دراسة عادل صالح الراوي ومحمد مزعل، سنة 2012، بعنوان: **"أهمية الرافعة التشغيلية والمالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية دراسة تطبيقية"**، الدراسة في الأصل عبارة عن مقال منشور في مجلة جامعة الأنبار، هدفت إلى توضيح أثر الرافعة التشغيلية في تعظيم الأرباح. تم اسقاطها على معمل كبيسة لإنتاج الإسمنت العادي بالعراق خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2009، وباستخدام المنهج التحليلي أظهرت النتائج أن

[1] محمد طلال ناصر الدين، "**أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان** "، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، سنة 2011.

نقطة التعادل لمعمل إسنمت كبيسة منخفضة 54 %من مبيعات المعمل وأن هامش الأمان بحدود 46 % مما يدل على أن المعمل يتمتع بمخاطرة منخفضة. كما أن الرافعة التشغيلية لمدة (2005-2009) بلغت 2.2، وهذا يعني أن المبيعات لو زادت بنسبة 10%، فإن صافي دخل المعمل سوف يزداد بنسب 22%، وعليه فعقد ور المعمل تعظيم أرباحه إذا ما استطاع زيادة الانتاجية وخاصة أن الطلب على إسمنت في زيادة مضطردة وهو يزيد كثيرا عن الانتاج، إذ أن انتاج العراق لا يغطي سوى نسبة لا تزيد على 12% من الطلب المحلي.

كما كشفت النتائج أن معدل استغلال الطاقة المتاحة للمعمل للمدة (1996-2009) لا يتجاوز25 %وأن معدل الاستغلال بعد عام 2003 لا يزيد على 15% وهذا يعني بأن بمقدور المعمل تخفيض تكاليف الانتاج عن طريق زيادة نسبة استغلال الطاقة[1].

المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية

يتم في هذا المطلب تحليل الدراسات السابقة ، بعد ذلك يتم عرض أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية بالطرق العلمية والمنهجية المستخدمة في البحث العلمي.

1- موجز ما تضمنته الدراسات السابقة

من الملاحظ أن الدراسات السابقة تتضمن مواضيع مختلفة يتم عرضها في الجدول التالي:

الجدول (1-1): معاينة الدراسات السابقة

المؤلف	عنوان البحث	هدف الدراسة	عينة الدراسة ومكان التطبيق	نتائج الدراسة
خرفي محمد الشريف، سنة 2013	أهمية نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية	محاولة ابراز أهمية نقطة التعادل في المؤسسة ليندي غاز، تفسير و تحليل كيفية مساهمة نقطة التعادل في تحسين الأداء المالي، معرفة مدى وعي مؤسسة ليند غاز	حالة شركة ليند غاز ورقلة، غطت الدراسة الفترة الممتدة ما بين2007-2011	هناك ارتباط قوي جدا بين أداة عتبة المردودية و تحسين الأداء المالي، فمن خلال التصحيحات التي تقوم بها المؤسسة للانحرافات الملاحظة في عتبة المردودية ينعكس إلى حجم التكاليف الثابتة

[1] عادل صالح الراوي ومحمد مزعل، **"أهمية الرافعة التشغيلية و المالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية"** ، مجلة جامعة الانبار الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد، العراق، المجلد 4 العدد 9، 2012، ص ص 305-325.

		بأهمية نقطة التعادل في تحسين الأداء المالي		والمتغيرة، رقم الأعمال، الأرباح، المردودية، وهذا ما يؤثر مباشرة على الحالة المالية للمؤسسة وعلى الأداء المالي ويؤدي إلى تحسينه. تصحيح الانحرافات في عتبة المردودية يؤدي مباشرة إلى اتخاذ قرارات مالية تتعلق مباشرة بالأرباح، الخزينة، الموردين، المستهلكين، المبيعات والتي تؤدي مباشرة إلى تحسين الحالة المالية للمؤسسة وتحسين الأداء المالي. -أهم القرارات المالية المتخذة بناءً على تصحيح الانحرافات في أداة عتبة المردودية تمثلت في : دعم قرار التمويل بقرار توزيع الارباح بضمه للتمويل الذاتي وتمويل احتياجات أخرى أو الحصول على استثمارات إضافية -اتخاذ قرارات تتعلق بالأصول المتداولة من خلال رفع المخزون واتخاذ قرارات تمويل من خلال زيادة حقوق العملاء وتقليص فترة سداد الموردين للاستغلال. -زيادة المشتريات ورفع الإنتاج وتنشيط المبيعات خاصة ابتداء من ستة 2009 إلى غاية 2010؛ -تقييم ومراقبة نشاطا تها ومحاولة التخفيض من التكاليف الثابتة وذلك من خلال محاولة المؤسسة التقليل من تكلفة الاستدانة والاعتماد أكثر على الأموال الخاصة (سواء رأسمال الخاص، الاهتلاكات، الاحتياطات، ...الخ) - تخطيط الأرباح من خلال زيادة الارباح المحققة كل سنة التي تظهر في

				النتيجة الصافية، حيث توجه المؤسسة أرباحها نحو التمويل الذاتي لتخفيض التكاليف. مؤشرات الاداء المالي تعطي فكرة على الحالة المالية وتؤكد ما إذا كانت القرارات المالية المتخذة بناءً على تصحيح الانحرافات في عتبة المردودية صحيحة أم لا، و عليه تقوم بتعديلها وتصحيحها وبالتالي تؤكد على فعالية أداة عتبة المردودية في المؤسسة.
محمد نعامي سنة 2013	تقييم الأداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية	التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة فيه، محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها ومعرفة المعلومات الضرورية وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها، اسقاط المؤشرات في احدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	المؤسسة الوطنية للأنابيب ALFAPAIPE TUSبغرداية شملت الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2012-2010	يعتبر تقييم المردودية الاساس والمنبع الرئيسي للمساهمين وللمؤسسة في معرفة مكانتها الاقتصادية في السوق وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد و مردود مالي واقتصادي من استخدامها للأصول أو الأموال المستثمر لديها. وجود تدهور شديد في المردودية وهذا يدل على ضعف الأداء المالي للمؤسسة.
ماجي مرصلي، سنة 2016-2017	أثر استخدام رافعتي التشغيل والمالي في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية	التعرف على أثر الرافعة التشغيلية والرافعة المالية على ربحية الوحدة الواحدة من رأس المال لمؤسسةGIPLAIT لإنتاج الحليب ومشتقاته بسعيدة، معرفة فيما اذا كان يمكن استخدام رافعتي التشغيل	مؤسسة إنتاج الحليب ومشتقاتهGIPLAIT بسعيدة، خلال الفترة الممتدة ما بين 2013-2004	عدم وجود أثر لرافعتي التشغيل والمالية على ربحية الوحدة الواحدة من رأس المال، ولعل ذلك راجع لعدم اعتماد المؤسسة على التكاليف الثابتة التشغيلية والتمويلية بدرجة كبيرة في هيكل تكاليفها.

		والمالية في تخطيط الربحية لمؤسسة GIPLAIT لإنتاج الحليب ومشتقاته بسعيدة.		
شلابي عمار، سنة 2020	تحليل التعادل كأداة إدارية لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية	تسليط الضوء على نموذج تحليل التعادل كأداة مهمة لاتخاذ القرارات الادارية، وتحليل تعادل للمؤسسة محل الدراسة خلال فترات زمنية مختلفة وابراز أ همية هذا التحليل في تحسين أداء المؤسسة من خلال القرارات الإدارية المتخذة في ضوء ذلك.	مؤسسة بريمكس الشرق سكيكدة غطت الدراسة الفترة ما بين 2014-2018	* يعد تحليل التعادل من أكثر التحليلات استخداما بسبب سهولته، وامكانية استخدامه لتحديد حجم النشاط اللازم لبلوغ ربح مسهدف. *يستخدم أسلوب تحليل التعادل في معرفة نتائج المؤسسة من ربح وخسارة في ظِل مجموعة من الافتراضات وأن تكون المعلومات المحاسبية متاحة والمتمثلة في أسعار البيع الفردية خارج الرسوم وتبويب التكاليف حسب علاقتها بحجم النشاط والتي عادة تتمثل في التكاليف المتغيرة والثابتة. *تنصب الانتقادات الموجّهة لتحليل التعادل على خطية العلاقة بين العناصر التي تأسس عليها نموذج التعادل، متجاهلا الطبيعة غير الخطية لهذه العلاقة في كثير من الحالات مع الواقع العملي، حيث تتأثر هذه العناصر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسة. * تحليل التعادل مازال شائع الاستخدام، لما يوفره من معلومات مفيدة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في الأمد القصير. * إذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، فهذا يعني وجود رافعة تشغيلية مرتفعة، أي أن تغيّر صغير في المبيعات ينتج عنه تغيّر كبير في أرباح التشغيل (الأرباح قبل الفائدة والضريبة)، وهذا يعني أن المؤسسة ذات الكثافة الرأسمالية العالية (ارتفاع الاهتلاكات) تكون أكثر حساسية وأكثر

				تأثّرا بالتغير في المبيعات.
محمد طلال ناصر الدين، سنة 2011	أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان	التعرف على أثر الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ومعرفة فيما إذا كان هناك فروق بخصوص أثر تفاعل كل من الرافعة التشغيلية والمالية وربحية السهم العادية للشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعات البنوك وصناعة والخدمات.	أجريت الدراسة على عينة مكوّنة من القطاعات الثلاثة فشملت (5) بنوك و(27)شركة صناعية و(18)شركة خدمية خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2009.	*عدم وجود تأثير ذي دلالة احصائية لأي من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي لكل من ا لبنوك الأردنية وا لشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وا لشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية. * عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أثر لكل من الرافعة التشغيلية والرافعة المالية على ربحية السهم العادية في جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية العاملة في قطاعات البنوك والصناعة والخدمات.
عادل صالح الراوي ومحمد مزعل، سنة 2012	أهمية الرافعة التشغيلية والمالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية، دراسة تطبيقية	هدفت الدراسة إلى توضيح أثر الرافعة التشغيلية في تعظيم الأرباح	معمل كبيسة لإنتاج الإسمنت العادي بالعراق خلال الفترة الممتدة ما بين 1996-2009	– نقطة التعادل لمعمل إسمنت كبيسة منخفضة54 %من المبيعات وأن هامش الأمان بحدود46 % مما يدل على أن المعمل يتمتع بمخاطرة منخفضة. كما أن الرافعة التشغيلية لمدة (2005-2009) بلغت 2.2، وهذا يعني أن المبيعات لو زادت بنسبة 10%، فإن صافي الدخل سوف يزداد بنسبة22%، وعليه فبمقدور المعمل تعظيم أرباحه إذا ما استطاع زيادة الانتاجية وخاصة أن

				الطلب على إسمنت في زيادة مضطردة وهو يزيد كثيرا عن الانتاج، إذ أن انتاج العراق لا يغطي سوى نسبة لا تزيد على12%من الطلب المحلي. كما كشفت النتائج أن معدل استغلال الطاقة المتاحة للمعمل للمدة (1996-2009) لا يتجاوز25 % وأن معدل الاستغلال بعد عام 2003 لا يزيد على15 %وهذا يعني بأن بمقدور المعمل تخفيض تكاليف الانتاج عن طريق زيادة نسبة استغلال الطاقة.

2- تحليل الدراسات السابقة:

من خلال استعراض أهم النتائج نلاحظ أن:

- دراسة محمد نعامي سنة 2013 ركزت على تقييم الأداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية حالة المؤسسة الوطنية للأنابيبALFAPAIPE TUS بغرداية، خلال ا لفترة الممتدة ما بين 2010-2012، وهي نفس المؤسسة محل دراستنا لكن تختلف في الموضوع والفترة الزمنية.
- استخدمت دراسة خرفي محمد الشريف سنة 2013 نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي أو ما يسمى بعتبة المردودية ك أداة لتقييم الأداء المالي في شركة ليند غاز بورقلة خلال الفترة الممتدة ما بين2007-2011. أما دراسة شلابي عمار سنة 2020 فركزت على تحليل التعادل كأداة إدارية لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية خلال الفترة ما بين 2014-2018، حيث لم تتطرق هاتين الدراستين إلى مخاطر الاستغلال وتسييرها.
- أما الباحثين عادل صالح الراوي ومحمد مزعل سنة 2012، فعالجت دراستهما أهمية الرافعة التشغيلية والمالية في تعظيم أرباح المشاريع الصناعية، والتي تم اسقاطها على مؤسسة صناعية واحدة، حيث ربطت هذه الدراسة الرافعة التشغيلية بالمخاطرة.
- في حين تناولت دراسة محمد طلال ناصر الدين، سنة 2011 موضوع أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي لعينة من البنوك الأردنية وشركات صناعية وخدمية مدرجة في بورصة عمان.

- أما دراسة ماجي مرصلي سنة 2016-2017، فتمحورت حول دراسة أثر الرافعة التشغيلية والرافعة المالية على ربحية الوحدة الواحدة من رأس المال، في مؤسسة إنتاجية واحدة، خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2013.

3- مميزات الدراسة الحالية:

على ضوء ما جاء في الدراسات السابقة يتضح مدى الاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية من خلال :

تميّز هذه الدراسة عن باقي الدراسات في ربطها للرافعة التشغيلية بمخاطر الاستغلال، في حين ارتكزت معظم الدراسات السابقة على أثر الرافعة التشغيلية على الربحية، كما أن أغلب الدراسات السابقة استخدمت المنهج التحليلي ودراستين استخدمت أسلوب تحليل الانحدار، أما الدراسة الحالية فاستخدمت المنهج التحليلي وتم اسقاطها على مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2019.

خلاصة الفصل :

نستخلص مما سبق أن مخطر الاستغلال هو التغيير العشوائي في رقم الاعمال خارج الرسم ، والذي يُحدث تأثيرا سلبيا على تحقيق الاهداف المسطرة والتي تقاس بمجموعة من المعايير من بينها النتيجة التشغيلية، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية.

وأن الرافعة التشغيلية تمثل الدرجة التي توجد فيها تكاليف ثابتة في هيكل تكاليف الشركة ، فإذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، فهذا يعني أن الشركة تتميز برافعة تشغيلية عالية وتنطبق هذه الخاصية على الشركات التي تكون كثافتها الرأسمالية أعلى من التشغيلية.

كما توصلنا إلى وجود عدد قليل من الدراسات والتي ركزت على جانب فقط من الموضوع، الأمر الذي ساهم في توجيهنا لإجراء دراستنا.

وسنبين في الفصل الموالي تقديم للمؤسسة محل الدراسة، ثم نستعرض الأدوات المستخدمة والمتغيرات التي ستُدرج وطريقة حسابها.

الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

تمهيد:

بعد تناولنا للإطار النظري للرافعة التشغيلية ودورها في تسيير مخاطر الاستغلال، واستعراض الدراسات السابقة للموضوع، والتي ساهمت في توجيهنا نحو الأدوات التحليلية المناسبة لمثل هذه المواضيع وكذا الأسلوب المنهجي المستخدم، استهدفت دراستنا مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب، باعتبارها أهم المؤسسات بالجنوب بالجزائري.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة ؛

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

قبل الشروع في الدراسة التطبيقية، سنقوم بتوضيح أهم جوانب الدراسة والمتمثلة في تقديم مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب وحدة غارداية

تعتبر مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الناقلة للغاز من أهم المؤسسات بالجنوب بالجزائري وذلك لكبر حصتها السوقية وارتفاع رقم أعمالها ، بالإضافة إلى حساسية النشاط الذي تعمل فيه والمحتكر من طرف الدولة وتعاملاتها مع الخارج، الأمر الذي دفع المؤسسة إلى استغلال كل طاقتها من أجل المحافظة على هذه المكانة، حيث حصلت مؤخرا على شهادة الجودة المتمثلة في9001 ISO وشهادة جودة المنتجات البترولية API–Q1، بالإضافة إلى السعي للتسجيل في المواصفة14001 ISO، وتسجيلها في مواصفة 18001 ISO الخاصة بنظام الرعاية الصحية والسلامة. وفيما يلي نستعرض نشأتها[1].

الفرع الأول: نشأة مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ALFA PIPE إلى الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد والصلب، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال وأخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الوحدتين SOTUABL ALTUMEL وتمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة التعاون التقني لثلاثة سنوات من عام 1968 إلى عام 1972 مع مؤسسة VOLLOVEC بغرض المساعدة في التسيير التقني، كما تم إنشاء مركب الحجار الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الحديد والصلب في الجزائر.

وفي هذا الإطار إعادة هيكلة الشركة الوطنية للحديد والصلب SNSإلى عدة شركات وهي:

- شركة SIDRE التي تشرف على مركب الحجار بعنابة؛
- شركة EMB من اختصاصها صناعة منتجات الخاصة بالتغليف؛
- شركة ENIPL تقوم بإنتاج الحديد الموجه للبناء والأشغال العمومية؛
- شركة ENGL متخصصة في صناعة الغازات الصناعية؛
- شركة ANABIB وهي الشركة الوطنية للأنابيب وتحويل المنتجات ، مختصة في إنتاج الأنابيب بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى المنتجات المسطحة وزوايا الأنابيب الفلاحية (PIOUUT) ومختلف تجهيزات الري.

[1] جمال أولاد سعيد، مصلحة خزينة المؤسسة، **تقديم مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب وحدة غارداية**، الجزائرية لصناعة الأنابيب، 2020/03/15 على الساعة 14.00(مقابلة شخصية).

ونتيجة للطلب الداخلي والخارجي على الحديد والصلب خاصة في القطاع البترولي، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية وبعد إصدار القانون رقم 01/88، تمت إعادة هيكلة الشركة حتى أصبحت تسمى " **المؤسسة العمومية الاقتصادية أنابيب**" والتي استقلت بمجلس إدارة خاص ورأس مال تابع للدولة ، حيث تفرعت عنها عدة وحدات وهي:

- وحدة أنابيب الغاز – تبسة – TGT؛
- وحدة الصفائح المفتوحة الناقلة للماء - وهران– TON؛
- وحدة الأنابيب الصغيرة – الرغاية- PTS؛
- وحدة الأنابيب الكبيرة – الرغاية- GTR؛
- وحدة أنابيب وتجهيزات الري –برج بوعريريج - TMIA؛
- وحدة الأنابيب الحلزونية بغرداية TUSGH، والتي صارت بعد ذلك تسمى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للأنابيب الناقلة للغاز PIPE GAZ.

وفي إطار إعادة الهيكلة لسنة 2000،تم تقسيم هذه الوحدات إلى مديريات مشكلة لمجمع أنابيب هي:

- مديرية غرداية PIPE GAZ؛
- مديرية الرغايةTUPELONGITUDINAL وتضم وحدتي GTR وPTS؛
- مديرية الثقة تضم كل من تبسة، وهران، برج بوعريريج؛

هذا فيما يخص شركة الحديد والصلب بصفة عامة، ومختلف فروعها وأهم محطات مسارها الإنتاجي.

أما عن مؤسستنا محل الدراسة ، فقد تم إنشاؤها بغرداية سنة 1974 برأس مال قدره (7 000 000 000 دج) وقد تم إنجاز هذه الوحدة على يد الشركة الألمانية (HOCH) بالمنطقة الصناعية بنورة، والتي تبعد 10 كلم عن وسط الولاية وتتربع على مساحة 23000 متر مربع و969 عامل، كما قامت بتقديم مساعدة لها لمدة 10 سنوات بعد تسليمها للمشروع، وقد مرت هذه الوحدة بعدة مراحل إلى أن أصبحت مؤسسة اقتصادية مستقلة والتي سوف نوضحها فيما يلي:

- في 05 نوفمبر 1983 تم إعادة هيكلتها حسب الجريدة الرسمية رقم 46 بتاريخ 1983/11/13؛
- في سنة 1986 تم إنشاء ورشة التغليف بالزفت في إطار توسيع نشاطها؛
- في سنة 1992 انقسمت وحدة غرداية إلى وحدتين هما:
  - وحدة الأنابيب والخدمات القاعدية ISP والتي كانت تضم حوالي 390 عامل؛
  - وحدة الخدمات المختلفة UPD والتي كانت تضم حوالي 350 عامل.
- وفي سنة 1993 تم إنشاء ورشة الحديد للتغليف الخارجي للأنابيب بمادة البوليتيلان؛

- وفي سنة 1994 تم ضم الوحدتين الجديدتين نظرا لفشل التسيير في وحدة الخدمات المختلفة ، وبعدما أعيدت الوحدة إلى حالتها السابقة وأصبحت تسمى وحدة الأنابيب الحلزونية والخدمات القاعدية؛
- وفي سنة 2000 وبعد إعادة الهيكلة للمجموعة أصبحت الوحدة عبارة عن مؤسسة اقتصادية عمومية ، تحمل اسم مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز "PIPE GAZ" مستقلة ماليا وتابعة إداريا لمجمع الأنابيب "GROUPE ANABIB"؛
- في 20 جانفي2001 تحصلت مؤسسة الأنابيب على شهادة الجودة العالية ISO 9001 وعلى شهادة المعهد الأمريكي البترولي APIQ 1؛
- في 15 أوت 2003 تم تجديد هذه الشهادة من طرف المختصة ، بعد إعطاء ملاحظات على ما يجب تغييره في المؤسسة للمحافظة على هذه الشهادة ، وقامت بمراقبة مدى دقة المؤسسة في الالتزام بهذه الملاحظات بعد سنتين عند تجديد الشهادة في المرة الثانية؛
- في سنة 2006 فكرت المؤسسة "PIPE GAZ" في مشروع الشراكة مع مؤسسة أنابيب غاز بالرغاية"ALFA TUS" لزيادة رأس مالها؛
- في سنة 2007 تم اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس .والشكل التالي يوضح اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس

الشكل رقم (2-1): اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفا تيس

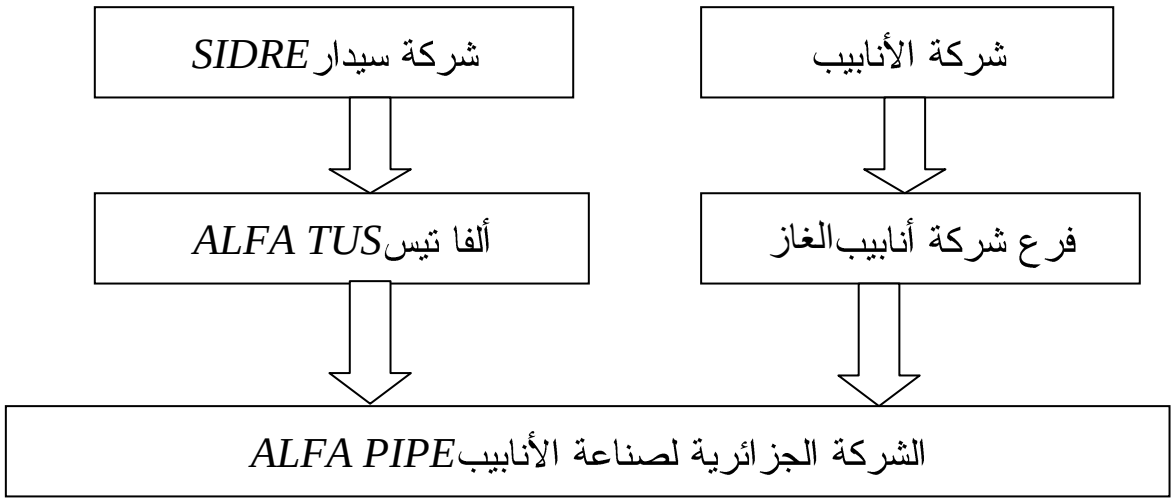

المصدر : مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

تعتبر وحدة أنابيب الغاز "ALFA PIPE" بغرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى ، ويكون الإنتاج فيها حسب الطلبيات وإبرام العقود ، كما تسعى إلى جلب المستثمرين الصغار لاستغلال الفضلات والمهملات قصد التخلص منها وتوفير السيولة المالية.

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الأنابيب الخاصة بنقل المحروقات خ صوصا البترول والغاز، إضافة إلى الأنابيب الخاصة بنقل المياه، عن طريق تحويل المادة الأولية والمتمثلة في لفائف الحديد الخام بالدرجة الأولى والتي تحصل عليها، إما من مجمع الحديد والصلب بالحجار أ و عن طريق استيراد من ألمانيا أو فرنسا أو اليابان مرورا بثلاث ورشات وهي على الترتيب:

- **ورشة الإنتاج:** والتي تحوي أربع آلات للإنتاج، وينتج عنها منتوج نصف مصنع وأحيانا يكون تام الصنع إن كانت الطلبية تتطلب ذلك؛
- **ورشة التغليف الخارجي** : وهي الورشة المختصة بالتغليف الخارجي بمادة البوليتيلان، ينتج عنها منتوج نصف مصنع ويكون تام بالنسبة للأنابيب الموجة لنقل البترول؛
- **ورشة التغليف الداخلي:** ويكون التغليف بطلاء غازي إذا كان الأسلوب موجه لنقل المحروقات، وبطلاء المائي إن كان موجه لنقل المائي.

تشتغل المؤسسة بطاقتها الكاملة عن طريق 04 مناوبات، بأسلوب عمل مستمر وبدون عطل إن كانت الطلبيات بالحجم الكبير، أما إن كانت غ ير ذلك فتشتغل المؤسسة بجزء من طاقتها باستخدام مناوبتين فقط ، بأسلوب عمل مستمر يكفي للإيفاء بالطلبية، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة حوالي 120 ألف طن، وأما الصافية فتبلغ 100 ألف طن، ويتراوح حجم الأنبوب المصنوع من 508 ملم إلى 1625 ملم وطوله من 07 أمتار إلى 13 متر.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة

1-الأهمية الاقتصادية للمؤسسة:

تتمثل الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسة في الدور الاقتصادي الذي تلعبه على مستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي وذلك من خلال مايلي:

- المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كـــقطاع الفلاحة والري، وقطاع المحروقات، فهي تتعامل مع كل من سوناطراك وسونلغاز ومحاور الرش الخاصة بقطاع الري....الخ، حيث تقوم بتغطية حوالي 60 % من احتياجات السوق الوطنية؛
- على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل، ما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة، والتشغيل يشمل جميع المستويات كسائقين ورجال الأمن الداخلي للمؤسسة، والمسيرين، العمال داخل الورشات المهندسين... الخ.

- تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصفة عامة ومنطقة غرداية بصفة خاصة، ومما يزيد من فعالية دورها وموقعها الاستراتيجي القريب من أهم مناطق الحقول البترولية كحاسي الرمل وحاسي مسعود وعين أمناس.
- المساهمة في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها إلى مصلحة الضرائب التابعة للولاية.
- أماعلى مستوى الصعيد الدولي ، لعبت وما زالت تلعب دورا فعالاً في نشر السمعة الحسنة على مستوى جودة منتجات المؤسسات الوطنية ، وخاصة بعد تحصلها على شهادتي ISO 9001 و APIQ1 وعملها على التسجيل في شهادة الإيزو 14001، من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية مع تنفيذها لنظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية HSE.

2-الأهداف الاستراتيجية :

تُعد الأهداف الاستراتيجية سببا لتميّز المؤسسة واستمرارها ودفعها نحو البقاء، من هذه الأهداف التي تبنتها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها بكل ما لها من طاقة:

- المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات والري)؛
- السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر؛
- تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منت وجها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية ، وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة؛
- العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجمة عنها؛
- المساهمة في تنمية المنطقة، والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة؛
- تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها؛
- العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديدة في مجال عملها؛
- المساهمة في التنمية الوطنية وذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية؛
- محاولة كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الالكتروني؛
- العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة في مجال تخصصها؛
- توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العملة الصعبة)؛
- إيجاد أسواق داخلية وخارجية لتصريف منتجاتها وللحصول على المادة الأولية.

ويقوم بإعداد هذه الأهداف المديرون التنفيذيون وذلك بالتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام ، وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة ، والتسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى، بالإضافة إلى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف، وقبل استعراض الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيبALFA PIPE، نتطرق لمختلف المديريات والدوائر والمصالح المكونة لها الموضحة على النحو التالي:

1 -الرئيس المدير العام:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة والمسؤول عن استراتيجياتها العامة، يعمل على التنسيق بين جميع المديريات لتحقيق الأهداف العامة، يصد ر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة أنابيب التابعة لها إداريا، له مساعدين نوردهم كالآتي:

- **مساعد المدير العام للأمن:**

وهو الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعملائها، يسهر على تطبيق قواعد الأمن، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة، له جميع الوسائل التي تمكنه من ذلك، مع تفويض من قبل الإدارة العامة باتخاذ القرارات الخاصة بمجال عمله، وله فريق عمل تابع له يساعده على القيام بهذه الوظائف

- **مساعد المدير العام لمراقبة الجودة:**

وهو الذي يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجودة على جميع الأعمال التي تقام في المؤسسة، وعلى مراقبة مدى تطبيق المديريات المختلفة للتعليمات الواجب إتباعها ل لقيام بعملها، والحرص على أن يكون مقرات العمل مؤهلة للقيام بذلك العمل.

- **مساعد المدير العام لمراقبة التسيير:**

وهو المسؤول عن مراقبة المديريات المختلفة في المؤسسة ، ومدى احترامها لتحقيق أهدافها ، وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها، خاصة المحاسبة العامة والمالية.

- **مساعد المدير العام القانوني:**

وهو الذي من اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى، الإنشاءات الجديدة، مختص بحل المنازعات والقضايا المرفوعة في المحكمة سواء مع المؤسسات الأخرى أو مع المؤسسة وموظفيها.

- **مساعد المدير العام للمراجعة**

2 -المديريات:وتضم كل من:

2 -1 -المديرية الفنية: ولها دور مهم يتمثل في:

- تحديد مواصفات المواد الأولية وقطع الغيار؛
- تعمل على تصليح الإعطاب على مستوى الآلات أو وسائل النقل؛

- تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار الخاصة بالطلبيات المقدمة للمؤسسة،كما أنها مسؤولة عن جميع عمليات الرقابة لضمان جودة منتجات المؤسسة ، تشمل دائرة الإنتاج التغليف دائرة الصيانة دائرة رقابة النوعية مصلحة البرمجة.

2 2 -مديرية الموارد البشرية:

تهتم هذه المديرية بمختلف الشؤون العاملين خاصة الإدارية والاجتماعية منها، حيث تقوم بالسهر والإشراف على مختلف عمليات التوظيف والتكوين التأه يل والتحفيز والترقية وتوزيع الأجور والمكافآت والعطل ، والوضعية الاجتماعية تجاه الضمان الاجتماعي ، كما تقوم بإعداد التقارير التي تتعلق بتطور عدد العمال ومعدل دورانهم والغيابات... الخ. وتحرص أيضا على ربط العمل بالمؤسسة أكثر فأكثر وذلك على أساس المعلومات المحصلة من مختلف المديريات الأخرى، ويلخص هذا كله ضمن مهمة كل دائرة من دوائر المديريات التالية:

- **دائرة المستخدمين:** حيث تسهر على كل ما يرتبط بالمستخدمين والمشاكل والنزاعات التي تواجههم، كما تقوم بالإعداد والتخطيط للسياسات المتعلقة بالأفراد، وتنميتهم والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع دوائر الأخرى؛
- **دائرة التسيير:** تسهر على السير الحسن للعمل في المؤسسة وذلك بتسيير كل ما يتعلق بالعمال من خلال العمل على راحتهم والحفاظ على أمنهم وحقوقهم؛
- **دائرة الاعلام الالي :** تتكفل بمختلف العمليات المرتبطة بالجانب الإداري للعاملين ، من جداول ووثائق إدارية وما شابه.

2 3 -مديرية التموين:

تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة والمورد ، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير سواء كان محليا أو أجنبيا لتوريدما تحتاج إليه من (مواد أولية، مواد ولوازم، قطع الغيار... الخ) ، وذلك بعد إعداد برامج التموين وتحديد الاحتياجات العامة والمختلفة للمؤسسة ، كما تعمل على التسيير الحسن لعمليات الاستيراد وكل ما يتعلق بها إضافة إلى حرصهاعلى التسيير الأمثل للمحزونات وتضم هذه المديريةدائرة الشراءالتي تهتم بشراء كل المواد التي تحتاج إليها المؤسسة ، بناء على طلب التخزين أو أي جهة من الجهات الأخرى الممثلة في إحدى المديريات والملفات أو البرامج الخاصة بالمشتريات.

2 4 -مديرية المالية:

تعد من المديريات الرئيسية وذلك لأن عملها حساس نوعا ما إذا ما قورن بباقي المديريات الأخرى، إذ تهتم بمختلف العمليات المالية و المحاسبية حسب طبيعتها ، وذلك من خلال تحليل مختلف الحسابات و مراقبة جميع التصريحات المالية، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر والتسجيلات المحاسبة، إضافة إلى القيام بإعداد مختلف الميزانيات ومراقبتها، وهذا كله بهدف تحديد الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة ومتابعة سير النشاط فيها وتضم هذه المديرية الدوائر التالية:

- **دائرة المحاسبة العامة:** تقوم هذه الدائرة بتسجيل العمليات المحاسبية (شراء وبيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاطها ومن ثم مراقبتها؛
- **دائرة الخزينة:** تقوم هذه الدائرة بالتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة و تعمل على حفظ التوازن المالي لها.

2 5 -المديرية التجارية:

وتعتبر بمثابة الوسيط بين المؤسسة والزبون، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير على الصفقات التي تريد إبرامها معه ، فيما يخص الطلبيات، السعر والوقت .... إلخ و ذلك بعد الاطلاع على العرض المقدم من طرفه ودراسته، كما تعمل على تلبية أكبر عدد ممكن من الطلبيات، إضافة إلى الاهتمام بكل ما يتعلق بعمليات البيع والتسويق المرتبطة بالمنتوج، وهذا بالتنسيق مع مختلف المديريات الأخرى، تضم دائرتين هما:

- **دائرة التجارة:** تشرف على العمليات المتعلقة بمتابعة عمليات البيع الخاصة بالمنتوج من بداية التعاقد وحتى خروجه من المؤسسة؛
- **دائرة التسويق:** تعد الأساس في عمليات التعاقد وإعداد الصفقات، إذ يتركزعملها على عرض وإشهار وترويج المنتوج لتلقي الطلبات من الزبائن، ومن ثم العمل على دراستها لتحديد بنود الاتفاق كالمدة والسعر، المواصفات المطلوبة، هذا في حالة ما إذا تم هذا الأخير فعلا،إضافة إلى هذا فإن مهمتها الرئيسية تتمثل في القيام بمختلف عمليات التسويق والتعاقد مع الزبائن حتى يصل المنتوج النهائي إليهم بالمواصفات المطلوبة.

الشكل رقم (2-2)الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب

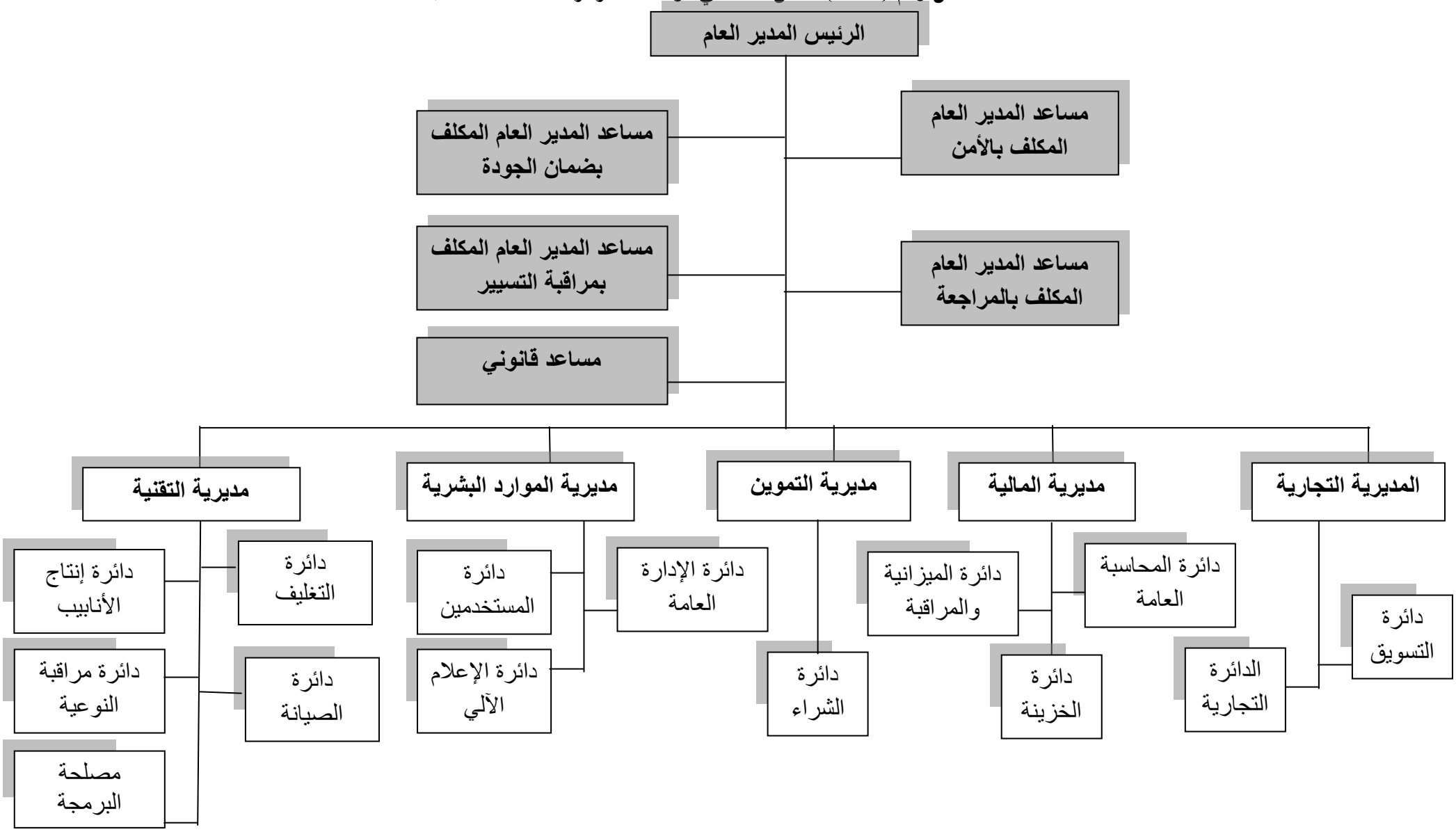

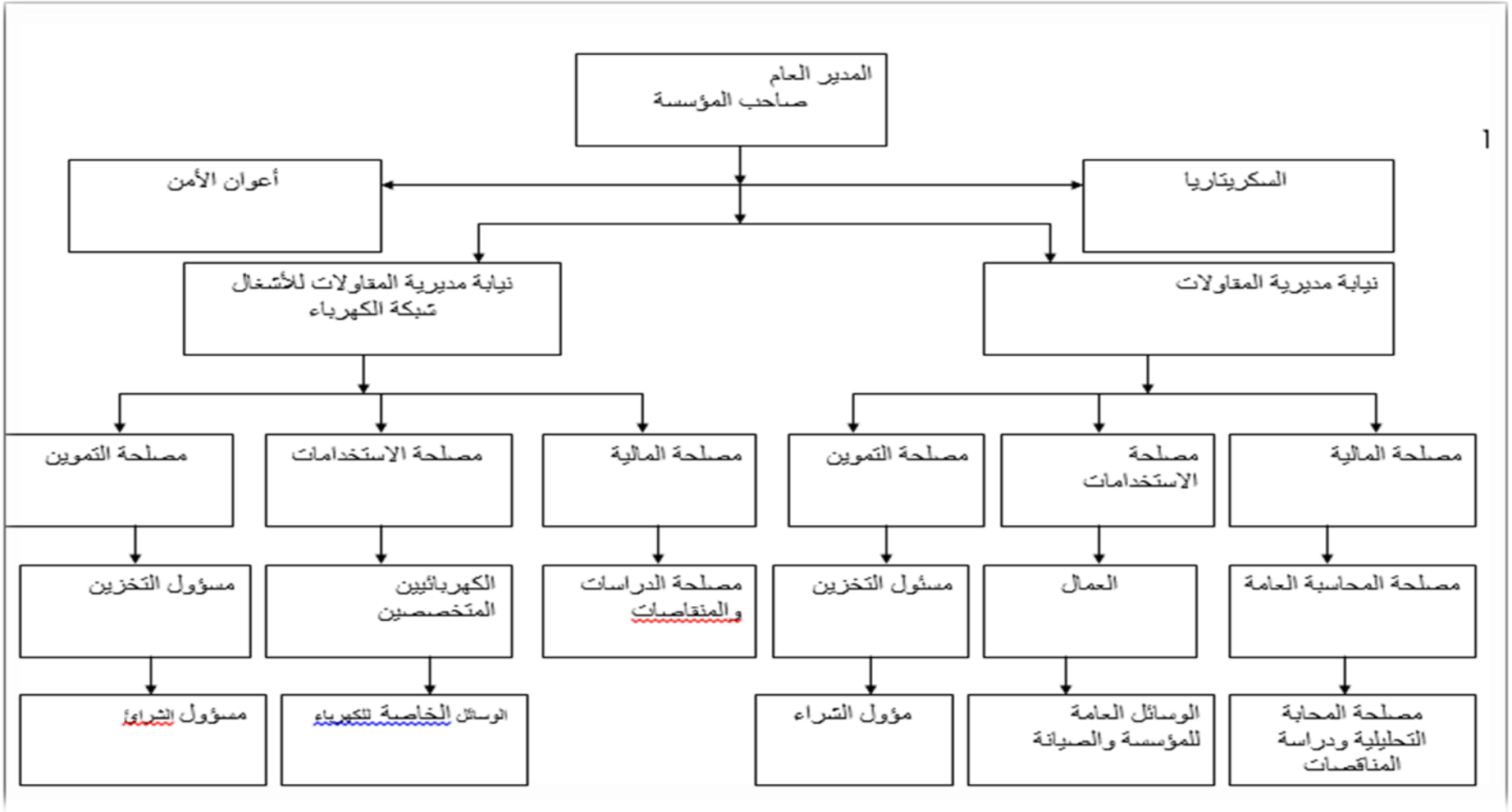

المصدر: مصلحة المستخدمين

المطلب الثاني :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

بعد أن تطرقنا لتقديم المؤسسة محل الدراسة، نستعرض طريقة إجراء الدراسة والمتغيرات المستخدمة.

الفرع الأول: طريقة الدراسة

يعود اختيارنا لمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب لتوفر أغلب البيانات اللازمة لإجراء الدراسة، والتي تم تزويدنا بها من مصلحة المالية والمحاسبة، وذلك بعد قيامنا بمقابلة شخصية مع رئيس مصلحة محاسبة المواد والمحاسبة التحليلية، حيث كانت الوسيلة الأولى لتجميع المعلومات الضرورية حول موضوع الدراسة، وتتمثل المعلومات المتحصل عليها في نسب التكاليف الثابتة والمتغيرة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى جداول حساب النتيجة.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة المستخدم ة

تتمثل المتغيرات المستخدمة، في كل هيكل التكاليف، بالإضافة إلى رقم الأعمال والنتيجة التشغيلية، والجدول التالي يبين نسب كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة:

جدول رقم(2-1):نسب التكاليف الثابتة والمتغيرة في المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2014-2019

السنوات	هيكل التكاليف %	الحسابات						
		60+61	62	63	64	65	66	68
2014	التكاليف الثابتة%	25	30	20	15	50	35	100
	التكاليف المتغيرة%	75	70	80	85	50	65	0
2015	التكاليف الثابتة%	30	35	15	20	50	30	100
	التكاليف المتغيرة%	70	65	85	80	50	70	0
2016	التكاليف الثابتة%	45	55	10	47	50	42	100
	التكاليف المتغيرة%	55	45	90	53	50	58	0
2017	التكاليف الثابتة%	47	40	12	49	50	44	100
	التكاليف المتغيرة%	53	60	88	51	50	56	0
2018	التكاليف الثابتة%	15	55	10	25	50	22	100
	التكاليف المتغيرة%	58	45	90	75	50	78	0
2019	التكاليف الثابتة%	23	40	8	20	50	20	100
	التكاليف المتغيرة%	77	60	92	80	50	80	0

المصدر: جمال أولاد سعيد، مصلحة الخزينة المالية للمؤسسة، تحديد التكاليف الثابتة والمتغيرة، الجزائرية لصناعة الأنابيب، 2020/09/10 على الساعة 10:00(مقابلة شخصية)

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

سنقوم بتحليل وتفسير النتائج بناء على المتغيرات المستخدمة وجدول حساب النتائج للمؤسسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2019 لتحديد الرافعة التشغيلية بطريقتين.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى حساب نقطة التعادل التشغيلية، والرافعة التشغيلية بطرقتين وذلك وفقا لمعطيات المؤسسة المتوفرة.

1 -نقطة التعادل التشغيلية:

لحساب نقطة التعادل التشغيلية نحتاج إلى تحديد قيم هيكل التكاليف، أي قيم التكاليف الثابتة والمتغيرة، لنتمكن من حساب معدل الهامش على التكلفة المتغيرة.

1 1 - حساب هيكل التكاليف:

جدول رقم (2-2) :يبين قيم التكاليف الثابتة والمتغيرة خلال فترة الدراسة(2014-2019)

السنوات	ح	60+61	62	63	64	65	68	المجموع
2014	التكاليف الثابتة	1379027251	54885789.21	253672848.03	14270725.30	688170.21	770433936.05	2472978719.8
	التكاليف المتغيرة	4137081753.12	128066841.51	1014691392.1	80867443.38	688170.21	0	5 361 395 600,31
2015	التكاليف الثابتة	2943556259.3	176834839.52	271200066.81	42751952.52	1316927.56	1307437653.3	4743097699
	التكاليف المتغيرة	6868297938.4	328407559.12	1536800378.6	171007810.1	1316927.56	0	8905830613.8
2016	التكاليف الثابتة	1425564385.9	200043568.9	169666753.25	39402502.73	5812841.32	334083150.07	2174573202.2
	التكاليف المتغيرة	1742356471.7	163672010.92	1527000779.3	44432609.5	5812841.32	0	3483274712.7
2017	التكاليف الثابتة	1831127006.1	152680906.68	142045687.21	41954527.14	5826616.14	1220181516.76	3393816260
	التكاليف المتغيرة	2064887900.5	229021360.03	1041668372.9	43666956.46	5826616.14	0	3385071206
2018	التكاليف الثابتة	430492917.91	73862404.30	120880532.89	7827522.8	3598062.29	609437175.74	1246098615.9
	التكاليف المتغيرة	2439459868.1	60432876.25	1087924796	23482568.4	3598062.29	0	3614898171.1

2019	التكاليف الثابتة	1472520030	139202703.92	133709239.5	21697590.97	1726949.53	824171311.76	2 593 027 825,68
	التكاليف المتغيرة	4929740969.8	208804055.88	1537656254.1	86790363.88	1726949.53	0	6 764 718 593,20

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 1

الشكل رقم (2-3): التكاليف الثابتة والمتغيرة خلال الفترة (2014-2019)

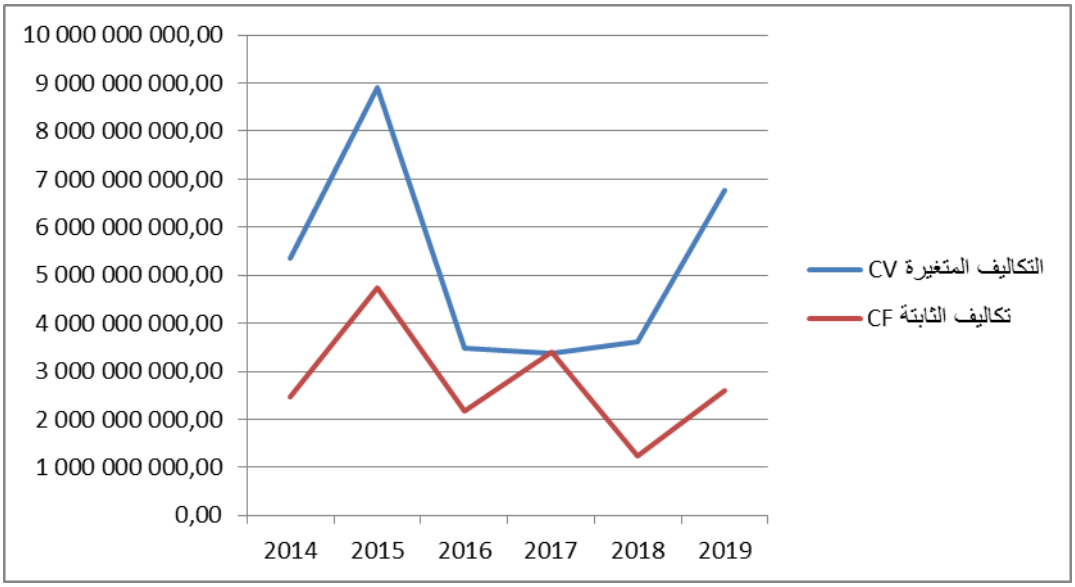

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول (2-2) وبرنامج Microsoft Office Excel نسخة 2010

2 1 - حساب الهامش على التكلفة المتغيرة:

جدول رقم (2-3):حساب الهامش على التكلفة المتغيرة

السنوات	رقم الأعمال CA	التكاليف المتغيرة CV	الهامش على التكلفة المتغيرة MCV=CA-CV
2014	6714654512.24	5 361 395 600,31	1 353 258 911,93
2015	18154475045.33	8905830613.8	9248644431.5
2016	6540144838.63	3483274712.7	3056870125.9
2017	8368947937.91	3385071206	4983876731.6
2018	2825741656.53	3614898171.1	-789156514.6
2019	10658529846.43	6764718593.2	3893811253.2

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 1

1 3 - حساب معدل الهامش على التكلفة المتغيرة:

جدول رقم (2-4):معدل الهامش على التكلفة المتغيرة

السنوات	رقم الأعمال CA	الهامش على التكلفة المتغيرة MCV	معدل الهامش على التكلفة المتغيرة $m=\frac{MCV}{CA}$
2014	6714654512.24	1 353 258 911,93	0,20
2015	18154475045.33	9248644431.5	0.50
2016	6540144838.63	3056870125.9	0.46
2017	8368947937.91	4983876731.6	0.59
2018	2825741656.53	-789156514.6	-0.27
2019	10658529846.43	3893811253.2	0.36

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 1

1 4 - نقطة التعادل التشغيلية:

جدول رقم (2-5): حساب نقطة التعادل التشغيلية

السنوات	التكاليف الثابتة CF	معدل الهامش على التكلفة المتغيرة m	نقطة التعادل التشغيلية $PM_e=\frac{CF}{m}$
2014	2472978719.8	0,20	12 364 893 599
2015	4743097699	0.50	9486195398
2016	2174573202.2	0.46	4727333048.3
2017	3393816260	0.59	5752230949.2
2018	1246098615.9	-0.27	-4615180059
2019	**2 593 027 825,68**	0.36	7 202 855 071

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 1

الشكل رقم (2–4):رقم الأعمال والتكاليف الكلية خلال الفترة (2014–2019)

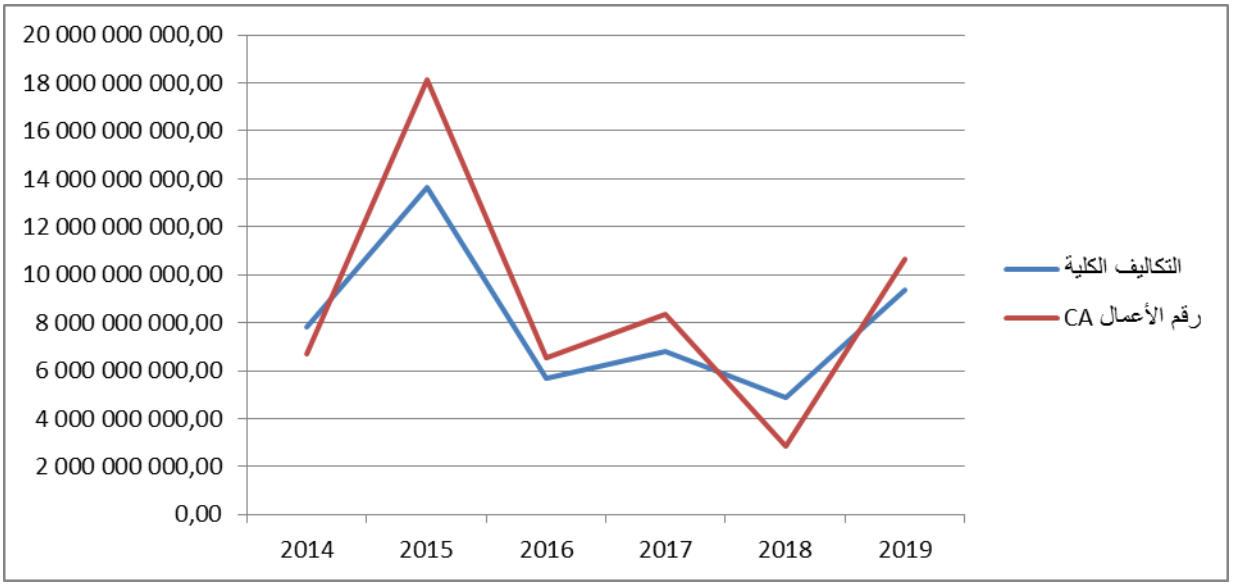

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدولين (2–2) و (2–3) وبرنامج Microsoft Office Excel نسخة 2010

2 -حساب الرافعة التشغيلية :

سنقوم بحساب الرافعة التشغيلية بطريقتين نوردها كالآتي:

2 1 حساب الرافعة التشغيلية باستخدام الهامش على التكاليف المتغيرة والنتيجة التشغيلية:

جدول رقم (2–6): حساب الرافعة التشغيلية باستخدام الهامش على التكاليف المتغيرة والنتيجة التشغيلية

السنوات	الهامش على التكلفة المتغيرة MCV	النتيجة التشغيلية R_{exp}	الرافعة التشغيلية $LE = \frac{MCV}{R_{exp}}$
2014	1 353 258 911,93	1 001 135 765,24	1,35
2015	9 248 644 431,5	4 256 227 234,12	2,17
2016	3 056 870 125,9	1 205 397 216,94	2,54
2017	4 983 876 731,6	1 442 467 170,68	3,46
2018	-789 156 514,6	-133 063 389,63	5,93
2019	3 893 811 253,2	426 442 973,84	9,13

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 1

2 2 - حساب الرافعة التشغيلية باستخدام رقم الأعمال ونقطة التعادل التشغيلية:

جدول رقم (2- 7): حساب الرافعة التشغيلية باستخدام رقم الأعمال ونقطة التعادل التشغيلية

السنوات	رقم الأعمال CA_{HT}	نقطة التعادل التشغيلية PM_e	الرافعة التشغيلية $LE = \frac{CA_{HT}}{CA_{HT} - PM_e}$
2014	6714654512.24	12 364 893 599	-1,19
2015	18154475045.33	9486195398	2.09
2016	6540144838.63	4727333048.3	3,61
2017	8368947937.91	5752230949.2	3,20
2018	2825741656.53	-4615180059	0.38
2019	10658529846.43	7 202 855 071	3,08

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم 1

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

الفرع الأول : تحليل النتائج

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) أن قيم التكاليف الثابتة والمتغيرة خلال الفترة ما بين 2014-2019 في تذبذب وهذا يعود إلى تصنيف عناصر التكاليف إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة لم يكن تصنيفا دقيقا في مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب، لأن بعض عناصر التكلفة لها خصائص النوعين ، فهناك تكاليف ثابتة لها جزء متغير ، كما أن هناك تكاليف متغيرة لها جزء ثابت وهذا النوع يدعى بالتكاليف نصف المتغيرة Semi variable costs. كما تبين لنا من خلال الجدول رقم (2-2) أن قيم التكاليف المتغيرة كانت تفوق التكاليف الثابتة خلال فترة الدراسة ماعدا سنة 2017، حيث بلغت التكلفة الثابتة ما مقداره **3393816260** دج، أما التكلفة المتغيرة فسجلت قيمة **3385071206** دج.

اتضح لنا من خلال الشكل رقم (2-2) والجدول رقم (2-6) أن المؤسسة حققت أرباح تشغيلية في سنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2019، حيث استطاعت المؤسسة تغطية تكاليفها التشغيلية، لأن إيراداتها كانت أكبر من تكاليفها الاجمالية للإستغلال، أما في سنة 2018 فقد ارتفعت تكاليفها التشغيلية عن رقم أعمالها، الأمر الذي نجم عنه تحقيق هامش سالب على التكلفة المتغيرة بمقدار 789156514.6، وبالتالي معدل هامش على التكلفة المتغيرة سالب قدره (0.27-)، وعليه تحقيق خسارة قدرها 133 063 389,63دج.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن نقطة التعادل التشغيلية في سنة 2014 كانت عند أعلى مستوى لها، حيث بلغت 599 893 364 12 دج، ثم استمرت في الانخفاض إلى أن وصلت في سنة 2016 إلى 4727333048.3 دج. لتعاود الارتفاع بعدها إلى أن تصل إلى 5752230949.2 في سنة 2017، ثم شهدت انخفاضا، حيث بلغت قيمة نقطة التعادل التشغيلية 4615180059- في سنة 2018، لتعاود الارتفاع وتصل إلى 7 202 855 071 دج في سنة 2019.

وفيما يتعلق بالرافعة التشغيلية، تبين لنا من خلال الجدول رقم (2-6) أن مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب سجلت رافعة تشغيلية قدرها 1,35 في سنة 2014، ثم ارتفعت إلى 2,17 في سنة 2015، ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى 2,54 في سنة 2016، واستمرت في الارتفاع حيث بلغت 3,46 في سنة 2017، ويعود ارتفاع الرافعة التشغيلية إلى ارتفاع مستوى التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف المتغيرة ضِمن إجمالي تكاليف الاستغلال، وبالتالي كانت حساسية النتيجة التشغيلية تجاه رقم الأعمال خارج الرسم مرتفعة. كما يتضح من خلال هذا الجدول أن مخطر الاستغلال الذي تواجهه المؤسسة محل الدراسة في ارتفاع بين سنتي 2018 و2019.

ومن خلال الجدول رقم (2- 7) تبين لنا وجود اختلاف في قيمة الرافعة التشغيلية المحسوبة باستخدام رقم الأعمال ونقطة التعادل التشغيلية عن المحسوبة باستخدام الهامش على التكاليف المتغيرة والنتيجة التشغيلية، وهذا قد يعود إلى عدم الدقة في تحديد نسب التكاليف الثابتة والمتغيرة ضمن هيكل التكاليف داخل المؤسسة محل الدراسة.

الفرع الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

من خلال النتائج التي توصلنا إليها :

- مخطر الاستغلال أو ما يسمى بالمخطر التشغيلي هو التغيير العشوائي في رقم الأعمال خارج الرسم، حيث يتميز هذا الأخير بكونه غير متحكم فيه بسبب ارتباطه بالبيئة التجارية والتي تعتبر عنصر خارجي غير خاضع لإدارة ورقابة المؤسسة، وبالتالي يُحدِث ذلك التغيير العشوائي في رقم الأعمال خارج الرسم تأثيرا سلبيا على تحقيق الأهداف المسطّرة. ويقاس مخطر الاستغلال بعدة طرق مثل تشتت النتيجة التشغيلية، تشتت المردودية الاقتصادية وتشتت الرافعة التشغيلية وبالتالي نقبل الفرضية الأولى؛
- تقوم مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بتمييز التكاليف المتغيرة للاستغلال عن التكاليف الثابتة للإستغلال، لكن تحديد نسب هذه التكاليف غير دقيق، كما أن هذه المؤسسة لا تعتمد في قياس مخطر الاستغلال على الرافعة التشغيلية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

خلاصة الفصل:

بعد إجراء الدراسة التطبيقية للموضوع على مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2019 وبالاعتماد على تحليل نقطة التعادل والرافعة التشغيلية ، توصلنا إلى أن ارتفاع أو انخفاض مخطر الاستغلال والذي يسمى بالمخطر التشغيلي متعلق بهيكل التكاليف، فكلما ارتفع مستوى التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف المتغيرة ضِمن إجمالي تكاليف الاستغلال ، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع الرافعة التشغيلية، وبالتالي تكون حساسية النتيجة التشغيلية تجاه رقم الأعمال خارج الرسم مرتفعة، وهذا ما اتضح لنا في سنة 2017، حيث سجلنا ارتفاع وتجاوز التكاليف الثابتة للتكاليف المتغيرة.

أما بالنسبة للسنوات 2014، 2015، 2016، 2018، 2019 فقد شكلت التكاليف المتغيرة الحصة الأكبر من اجمالي التكاليف التشغيلية، وعليه يمكن القول أن المؤسسة لها القدرة على اتخاذ ردود أفعال مرتفعة تجاه التغيرات في البيئة الخارجية، وبالتالي لديها المرونة الكافية لمواجهة مخطر الاستغلال، إذا اعتمد على الرافعة التشغيلية في قياس هذا المخطر.

كما كشفت لنا النتائج وجود اختلاف في قيمة الرافعة التشغيلية المحسوبة باستخدام رقم الأعمال ونقطة التعادل التشغيلية عن المحسوبة باستخدام الهامش على التكاليف المتغيرة والنتيجة التشغيلية، وهذا قد يعود إلى عدم الدقة في تحديد نسب التكاليف الثابتة والمتغيرة ضمِن هيكل التكاليف داخل المؤسسة محل الدراسة.

خاتمة

بعد دراستنا لهذا الموضوع خلصنا إلى جملة من النتائج :

-ارتفاع أو انخفاض مخطر الاستغلال والذي يسمى ب المخطر التشغيلي متعلق بهيكل التكاليف، فكلما ارتفع مستوى التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف المتغيرة ضِمن إجمالي تكاليف الاستغلال ، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع الرافعة التشغيلية، وبالتالي تكون حساسية النتيجة التشغيلية تجاه رقم الأعمال خارج الرسم مرتفعة؛

-قيم التكاليف المتغيرة كانت تفوق التكاليف الثابتة خلال فترة الدراسة ماعدا سنة 2017؛

- حققت الجزائرية لصناعة الأنابيب أرباح تشغيلية في سنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2019، حيث استطاعت المؤسسة تغطية تكاليفها التشغيلية، لأن إيراداتها كانت أكبر من تكاليفها الاجمالية للإستغلال، أما في سنة 2018 فقد ارتفعت تكاليفها التشغيلية عن رقم أعمالها، الأمر الذي نجم عنه تحقيق هامش سالب على التكلفة المتغيرة وبالتالي معدل هامش على التكلفة المتغيرة سالب، وعليه تحقيق خسارة.

- سجلت مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب رافعة تشغيلية قدرها 1,35 في سنة 2014، ثم ارتفعت إلى2,17 في سنة 2015، ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى 2,54 في سنة 2016، واستمرت في الارتفاع حيث بلغت 3,46 في سنة 2017، ويعود ارتفاع الرافعة التشغيلية إلى ارتفاع مستوى التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف المتغيرة ضِمن إجمالي تكاليف الاستغلال، وبالتالي كانت حساسية النتيجة التشغيلية تجاه رقم الأعمال خارج الرسم مرتفعة. كما خلصنا إلى أن مخطر الاستغلال الذي تواجهه المؤسسة محل الدراسة في ارتفاع بين سنتي 2018 و2019.

- كشفت لنا النتائج وجود اختلاف في قيمة الرافعة التشغيلية المحسوبة باستخدام رقم الأعمال ونقطة التعادل التشغيلية عن المحسوبة باستخدام الهامش على التكاليف المتغيرة والنتيجة التشغيلية، وهذا قد يعود إلى عدم الدقة في تحديد نسب التكاليف الثابتة والمتغيرة ضمِن هيكل التكاليف داخل المؤسسة محل الدراسة.

اختبار الفرضيات :

من خلال دراسة النتائج وربطهما بالفرضيات خلصنا إلى أن :

- مخطر الاستغلال أو مايسمى بالمخطر التشغيلي هو التغيير العشوائي في رقم الأعمال خارج الرسم، حيث يتميز هذا الأخير بكونه غير متحكم فيه، بسبب ارتباطه بالبيئة التجارية والتي تعتبر عنصر خارجي غير خاضع لإدارة ورقابة المؤسسة، وبالتالي يُحدِث ذلك التغيير العشوائي في رقم الأعمال خارج الرسم تأثيرا

سلبيا على تحقيق الأهداف المسطّرة. ويقاس مخطر الاستغلال بعدة طرق مثل تشتت النتيجة التشغيلية، تشتت المردودية الاقتصادية وتشتت الرافعة التشغيلية وبالتالي نقبل الفرضية الأولى؛

- تقوم مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب بتمييز التكاليف المتغيرة للاستغلال عن التكاليف الثابتة للإستغلال، لكن تحديد نسب هذه التكاليف غير دقيق، كما أن هذه المؤسسة لا تعتمد في قياس مخطر الاستغلال على الرافعة التشغيلية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

التوصيات وآفاق الدارسة :

قادتنا نتائج هذه الدراسة إلى اقتراح جملة من التوصيات:

-على المؤسسة القيام ببعض التحليلات المالية والتي لا تتطلب اختصاصين ماليين، وهذا سيساعدها في التحكم في التكاليف و الرفع من نتيجتها، فلا بد من تحليل التكاليف في المؤسسة؛

-التصريح بالتقارير المالية للطلبة والباحثين؛

-اعتماد الرافعة التشغيلية كأداة لقياس مخطر الاستغلال.

كما يمكن اقتراح إجراء دراسة مماثلة على مؤسسة محلية أخرى.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1 - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهيبة بن عبد الرحمان، التسيير المالي(الإدارة المالية) الجزء الأول، الطبعة الثالثة، دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2019.

2 - طارق عبد العال حماد ,إدارة المخاطر(أفراد, إدارات ,شركات ,بنوك)كلية التجارة, عين شمس،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1 – خرفي محمد الشريف، "**أهمية نقطة التعادل في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة شركة ليند غاز–ورقلة–**"، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2013.

2 عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012/2011.

3 محمد طلال ناصر الدين، " **أثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**"، مذكرة ماستر، عمان، سنة 2011.

4 محمد نعامي، **تقييم الاداء المالي بقياس المردودية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأنابيب ALFAPAIPE TUS بغرداية**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2013.

المقالات:

1 - بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، لمجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2009.

2 - عادل صلاح الراوي، اهمية الرافعة التشغيلية والمالية في تعظيم الارباح المشاريع الصناعية، دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الانبار الاقتصادية والاداري، جامعة الانبار كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 4 العدد9، 2012.

3 - مداني بن بلغيث، إبراهيمي عبد الله، تسيير الخطر في المؤسسة تحدي جديد، مجلة الباحث العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، سنة 2005.

4 - شلابي عمار، " **تحليل التعادل كأداة إدارية لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بريمكس الشرق سكيكدة**" مجلة، سنة 2020.

المقابلات الشفوية:

1 - جمال أولاد سعيد، مصلحة الخزينة المالية للمؤسسة، تحديد التكاليف الثابتة والمتغيرة، الجزائرية لصناعة الأنابيب، 2020/09/10 على الساعة 10:00(مقابلة شخصية)

المواقع الالكترونية:

1 -مهدي عطية الجبوري، محاضرات في الإدارة المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2012-2013، تاريخ الاطلاع 2020/09/25

https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwjP7aPMk6PsAhXaTxUIHbpMAc0QFjAEegQIARAC&url=http%3A%2F%2Fwww.uobabylon.edu.iq%2Feprints%2Fpubdoc_1_31994_1436.doc&usg=AOvVaw0x2QLTGAX9ROnjdbaak7zx

الملاحق

الملحق رقم 1

جدول حسابات النتائج لمؤسسة الأنابيب من سنة 2014 إلى سنة 2019

حساب		2019	2018	2017	2016	2015	2014
70	المبيعات من المنتجات المصنعة	10658529 846,43	2 825 741 656,53	8 368 947 937,91	6540144 838,63	18154475 045,33	6 714 654 512,24
72	الإنتاج المخزّن أو المسحوب من التخزين	- 957 912 638,84	1 108 018 048,09	- 720 249 822,20	- 403 662 691,85	- 534 715 813,44	1 967 230 274,19
73	الإنتاج المثبت	3 087 797,86	3 696 625,44	5 095 825,34	5 581 578,02	9 757 937,13	8 616 137,60
	I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 703 705 005,45	3 937 456 330,06	7 653 793 941,05	6 142 063 724,80	17629517 169,02	8 690 500 924,03
60+61	المشتريات المستهلكة	- 6402260 999,77	- 2869952 786,05	- 3 896 014 906,54	- 3167920 857,58	-9811854 197,74	-5516 109 004,12
62	الخدمات الخارجية الأخرى	- 348 006 759,80	- 134 295 280,55	- 381 702 266,71	- 363 715 579,82	- 505 242 398,64	-182 952 630,73
	II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	-6750 267 759,57	-3004 248 066,60	-4 277 717 173,25	-3531 636 437,40	-10317096 596,38	-5699061 634,85
	III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	2 953 437 245,88	933 208 263,46	3 376 076 767,80	2 610 427 287,40	7 312 420 572,64	2991 439 289,18
63	أعباءالعاملين او المستخدمين	-1 671365 493,57	- 1208805 328,94	- 1 183 714 060,10	- 1696667 532,53	- 1808 000 445,39	-1268364 240,14
64	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	-108 487 954,86	- 31 310 091,20	- 85 621 483,96	- 83 835 112,21	- 213 759 762,62	-95 138 168,69
	IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	1 173 583 797,45	-306 907 156,68	2 106 741 223,74	829 924 642,66	5 290 660 364,63	1 627 936 880,35
75	المنتجات العملياتية الأخرى	33 007 629,25	72 503 985,35	119 839 334,06	16 732 824,22	19 535 039,02	6 237 209,36
65	الأعباء العملياتية الأخرى	-3 453 899,07	- 7 196 124,57	- 11 653 232,27	- 11 625 682,64	- 2 633 855,12	-1 376 340,42
68	المخصصات للإهتلاكات، والتموينات وخسائرالقيمة	-824 171 311,76	- 609 437 175,74	- 1 220 181 516,76	- 334 083 150,37	- 1 307 437 653,30	-770 433 936,05

78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والتمونات	47 476 757,97	717 973 082,01	447 721 361,91	704 448 583,07	256 103 338,89	138 771 952,00
	V- RESULTAT OPERATIONNEL	426 442 973,84	-133 063 389,63	1 442 467 170,68	1 205 397 216,94	4 256 227 234,12	1 001 135 765,24
76	المنتجات المالية	8 701 916,78	9 940 845,39	6 062 781,25	32 795 746,74	113 089 938,45	12 748 587,33
66	الأعباء المالية	- 298 706 171,26	- 173 794 897,54	- 46 683 004,61	- 96 467 377,95	- 191 391 363,57	-271 341 537,19
	VI-RESULTAT FINANCIER	-290 004 254,48	-163 854 052,15	-40 620 223,36	-63 671 631,21	-78 301 425,12	-258 592 949,86
	VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	136 438 719,36	-296 917 441,78	1 401 846 947,32	1 141 725 585,73	4 177 925 809,00	742 542 815,38
692-693	الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية	76 995 601,88	15 095 500,28	108 288 666,91	- 104 983 319,26	- 4 658 492,04	88 331 256,39
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	9792 891 309,45	4 737 874 242,81	8 227 417 418,27	6 896 040 878,83	18 018 245 485,38	8 848 258 672,72
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-9579456 988,21	-5 019696 184,31	-6 717 281 804,04	-5859 298 612,36	-13844978 168,42	-8017384 600,95
	VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	213 434 321,24	-281 821 941,50	1 510 135 614,23	1 036 742 266,47	4 173 267 316,96	830 874 071,77

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة

شكر وعرفان	68
إهداء	68
ملخص	68
قائمة المحتويات	68
قائمة الجداول	68
قائمة الأشكال	68
قائمة الملاحق	68
قائمة الرموز	68
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الادبيات النظرية و التطبيقية للرافعة التشغيلية و دورها في تسيير مخاطر الاستغلال	
تمهيد	2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للرافعة التشغيلية ودورها في تسيير مخاطر الاستغلال	3
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية لمخاطر الاستغلال والرافعة التشغيلية	3
المطلب الثاني: طرق تقييم مخطر الاستغلال	5
المطلب الثالث: الرافعة التشغيلية ودورها في تقييم مخطر الاستغلال	23
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	25
المطلب الأول: الدراسات العربية	25
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	29
المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية	30
خلاصة الفصل	37

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب

تمهيد 39

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 40

المطلب الأول: تقديم مؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب وحدة غرداية 40

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 50

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها 51

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة 51

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة 55

خلاصة الفصل 57

الخاتمة 59

قائمة المراجع 62

الملاحق 65

الفهرس 68